المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵅⵎⵎⴰⵙⵜ ⵉⵏⵜⵔⵏⵉⵏ ⵅⵔ ⵉⵣⵎⵔⴰⵡⵏ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

Revue de presse

Participation du Maroc à la 58e Session du Conseil des Droits de l'Homme de l'ONU

Geneve, Février 2025

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

بلاغ صحفي

مشاركة المملكة المغربية في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

ويترأس السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025 خلال الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري السيد وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

وستشهد هذه الدورة تنظيم المملكة المغربية، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه السيد وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025.

وستقدم السيدة فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان. وسيشكل هذا اللقاء فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة للسيد هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير 2025.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها السيدة فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

هسبريس

M24

الأولى

مدار21
MADAR21.COM

MAP EXPRESS

le360

SNRT NEWS

شوف TV
أول تلفزة إلكترونية بالمغرب

الأول
www.alaoual.com

LE 12.ma
لخبار فراسك

Le Site Info

Al Hadat.ma
الحدث

نوافذ بريس

منارة
الخبر من المصدر

الدار

MCG 24

Kafapress.ma
جريدة الكترونية مستقلة
kafapress.ma@gmail.com

هبة بريس
HIBAPRESS

حدث كم
جريدة إلكترونية مغربية
HADATCOM

أحداث أنفو
Ahdath.info

فبراير

المنطار

ليك بريس

أنفابريس

كيفاش

الأنباء

النهار
ALNAHAR.MA

جريدة
أصوات

شوف أشطاري
CHOUF ACHTARI
www.choufachtari.ma

كش24

مشاهد24
MACHAHID24.COM

الريف
WWW.KAWALISSRIF.COM

نبض

أخبارنا

السفير 24
assafir24.ma

24

المجتمع

بريس دنا
press dana

LE 7 TV

معكم 2
maacom.ma

هومبريس
Homepress

الأصالة والمعاصرة
Parti Authenticité et Modernité

المغرب 24
الحقيقة أولا

media15.ma
جريدة الكترونية

AA

لينابريس
Linapress.ma

إعلام

اليوم السابع

PRESSBEE
بريس بي
مصادر موثوقة
Trusted Sources

مراكش الآن

الجديد
News

يمهد لمغرب الغد

الحليب 36
نبض الحليب العربي

البيضاوي
Albidaoui.ma

المساء 24
الخبر مقدس و التعليق حر

https://www.youtube.com/watch?v=JnbwSI-53co

الأخبار الرئيسية الأولى 2025/02/24

https://www.youtube.com/watch?v=MOF6pBi90_E

الأخبار الرئيسية الأولى 2025/02/25

https://www.youtube.com/watch?v=T1SIRH6w7Uk

الأخبار الرئيسية الأولى 2025/02/27

https://www.youtube.com/watch?v=pUrLH9PFtMc

JT en Français Al Aoula du 24/02/2025

https://www.youtube.com/watch?v=ksR_FVuX_80

الأخبار الظهيرة الأولى 2025/02/28

https://www.youtube.com/watch?v=7aaNfSfwBb4

الظهيرة: الأربعاء 26 فبراير 2025

https://www.youtube.com/watch?v=FIrpSLPJ7Ds

الظهيرة: الثلاثاء 25 فبراير 2025

https://www.youtube.com/watch?v=UbZ-zNWLIPM

الظهيرة: الخميس 27 فبراير 2025

https://www.youtube.com/watch?v=HA53d56MLfc

المسائية: الأربعاء 26 فبراير 2025

https://www.youtube.com/watch?v=4ITcX4QNVbo&t=1086s

المسائية: الثلاثاء 25 فبراير 2025

https://www.youtube.com/watch?v=8DYHPVmDruM

Info Soir : Lundi 24 Février 2025

https://www.youtube.com/watch?v=lSIz4lHJrgY

جنيف.. المغرب يقدم رؤيته للرياضة كمحفز لحقوق الإنسان

https://www.youtube.com/watch?v=y_BqSK-G0ts

جنيف.. تسليط الضوء على جهود المغرب لتحقيق المناصفة في المسؤولية القضائية

https://www.youtube.com/watch?v=gu_XDDb682c

الدورة 58 "لمجلس جنيف" ... وهبي يؤكد التزام المغرب القوي بتعزيز حقوق الإنسان

MAP EXPRESS
Site grand public de L'Agence maghreb arabe presse

https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d9%83-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%8058-%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82/%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86

المغرب يشارك في الدورة الـ58 لمجلس حقوق الإنسان
في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025

الجمعة, 21 فبراير, 2025 - 14:28

الرباط – تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، سيترأس الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة يوم الاثنين المقبل خلال الجزء رفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

ووفقا للمصدر ذاته، ستشهد هذه الدورة تنظيم المغرب، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير الجاري.

وأضاف أن الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، ستقدم مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن هذا اللقاء سيشكل فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة لمدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، هشام ملاطي، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير الجاري.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها السيدة فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير الجاري.

وأشار البلاغ إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

https://www.mapnews.ma/ar/actualites/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

المغرب يبرز أمام مجلس حقوق الإنسان أوراشه الإصلاحية والتزاماته بتعزيز حقوق الإنسان

جنيف - أكدت المملكة المغربية، اليوم الإثنين بجنيف، التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة، وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، الذي يترأس الوفد المغربي في أشغال الدورة الـ 58 لمجلس حقوق الإنسان، إن المملكة ماضية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية.

وأبرز الوزير، في كلمته خلال الجزء رفيع المستوى من هذه الدورة، أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، في شتنبر الماضي، وقدم تقريره بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للإعلان وبرنامج عمل بيجين بعد 30 عاما.

وتابع أن المغرب هو الآن بصدد إعداد التقرير الطوعي المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وإلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، يوضح السيد وهبي، فإن المغرب يأمل في التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمملكة، معربا عن دعم المغرب لجهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان وللأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، بما يعزز قدرتها على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكر الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام المملكة بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وأوضح أن المغرب، بتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، قام بتأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية لتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة بموجب إعلان أسونسيون في ماي 2024، مشيرا إلى أن المغرب، ممثلا بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، انتخب منسقا لهذه الشبكة، التي تروم دعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقوية قدراتها والنهوض بتطويرها.

وتابع أنه في نفس الإطار، استقبل المغرب في أكتوبر 2024 النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان، الذي انتهت أشغاله باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعالة.

وعلى المستوى الوطني، أبرز الوزير الإصلاحات الكبرى ذات الصلة بحقوق الإنسان، من ضمنها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من بلوغ 24 مليون مستفيد من نظام الضمان الاجتماعي، فضلا عن إنجازات أخرى أسهمت في اختيار المغرب رئيسا للجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

وأضاف أن المملكة أولت اهتماما كبيرا لحماية النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، بالإضافة إلى النهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وسلط السيد وهبي الضوء أيضا على ورش مراجعة مدونة الأسرة، الذي يعد أحد الإصلاحات الكبرى التي تمت تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك، ووفق مقاربة عقلانية ومتوازنة توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والملاءمة مع التحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح، في هذا الصدد، أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل بهدف تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، وضمان المصلحة الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، مسجلا أن هذه المقترحات في طور بلورتها في صيغة مبادرة تشريعية من قبل الحكومة.

من جهة أخرى، استعرض الوزير سلسلة من الأوراش المفتوحة، خاصة مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، الذي يهدف إلى تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، وضمان التوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين، مع ضمان حسن سير العدالة، وحماية الفئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد عقوبات بديلة، وتقوية استخدام الوسائل الالكترونية في مكافحة الجريمة.

وخلص السيد وهبي إلى أن المغرب، في تطور كبير يعكس "منعطفا" في موقفه بشأن عقوبة الإعدام، صوت بالإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، مؤكدا بذلك التزامه لفائدة الحق في الحياة.

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE
EXPRESS
Site grand public de L'Agence maghreb arabe presse

https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

مجلس حقوق الإنسان.. المغرب يدعو إلى تعزيز مأسسة الشبكة الدولية للآليات الوطنية

الثلاثاء, 25 فبراير, 2025 – 18:04

جنيف – جدد المغرب، اليوم الثلاثاء بجنيف، التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود ذات الصلة بالشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تشكل إطارات مؤسساتية حكومية أساسية من شأنها تسهيل التفاعل بين الدول والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وأكد وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، في كلمة ألقاها خلال افتتاح اللقاء رفيع المستوى المنظم من قبل المغرب بقصر الأمم المتحدة بجنيف على هامش الدورة الـ 58 لمجلس حقوق الإنسان، على ضرورة تشجيع إحداث وتعزيز هذه الآليات الوطنية، باعتبارها مؤسسات ذات أهمية بالغة لـ "ضمان التفاعل الفعال" مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وإجراءات ملموسة على المستوى الوطني.

وبحسب الوزير، فإنه لا بد من تعزيز مأسسة الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بتشجيع ودعم انخراط الدول في هذه المبادرة الرائدة، وبلورة خطة عمل واضحة للشبكة، سيتم تقديمها خلال الندوة الدولية الثالثة للآليات الوطنية.

كما دعا إلى الترويج للإطار التوجيهي لمراكش، باعتباره مرجعا دوليا موحدا لتشجيع ودعم إحداث وتعزيز الآليات الوطنية، إضافة إلى متابعة تنفيذ القرار 51/33 لمجلس حقوق الإنسان، خصوصا المساهمة في القطب المعرفي الافتراضي للآليات الوطنية، لتبادل الخبرات والتجارب.

وذكر أنه بالنسبة للمغرب، يعتبر إحداث الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع جاء استجابة لتوصيات إعلان مراكش لسنة 2022، إذ عملت الآليات الوطنية الثلاث بكل من المغرب والباراغواي والبرتغال، على إعداد الإطار المرجعي للشبكة الدولية للآليات الوطنية، وتوفير أرضية ملائمة لمساعدة الدول الراغبة في إحداث وتعزيز آلياتها الوطنية.

وفي هذا السياق، أشار السيد وهبي إلى تعهد المغرب بدعم إحداث الشبكة الدولية عام 2023، في إطار الاحتفال بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتنفيذه في 09 ماي 2024 باعتماد إعلان أسونسيون وإرساء هذه الشبكة رسميا.

وأكد أن "هذه المرحلة تؤشر على تقدم ملحوظ نحو مأسسة التعاون الدولي في هذا المجال، من أجل تعزيز التبادلات البناءة بين الدول والآليات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وضمان التنفيذ الفعال للالتزامات والتوصيات الدولية، من خلال تعزيز الحوار والتنسيق، ودعم إحداث الآليات الوطنية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال إعداد التقارير والتتبع."

وأبرز الوزير أن المغرب، باعتباره منسقا لأعمال الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع بتعاون مع الباراغواي والبرتغال، ضمن اللجنة التنفيذية المكلفة بتوجيه وتنفيذ برامج الشبكة، لم يدخر أي جهد من أجل تيسير حسن عمل هذه المبادرة.

وذكر بأن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، سهرت على تنظيم النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان التي احتضنتها مراكش في أكتوبر 2024، ونظمت لأول مرة خارج دولة سويسرا.

وشدد على هذا الحدث، شكل مرحلة مهمة توجت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش بشأن الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لإنشاء وتطوير آليات فعالة.

وأشاد الوزير بدور كل من الباراغواي والبرتغال، اللتان تشاركان المغرب عضوية اللجنة التنفيذية للشبكة الدولية للآليات الوطنية، وكافة أعضاء هذه الشبكة، على العمل المتواصل الذي مكن من جعل الطموح المشترك بإحداث هذه الشبكة واقعا ملموسا، بما يعكس الالتزام الجماعي بتعزيز التعاون الدولي على مستوى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجال.

كما نوه بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على دعمها المستمر لتطوير ومأسسة تفاعل الدول مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

يشار إلى أن المغرب قدم في الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل توصيات تدعو إلى مراعاة الإطار التوجيهي لمراكش كمرجع في مسار إحداث الآليات الوطنية، وأنه عبر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يعمل على تيسير برنامج عمل الشبكة لتطوير التعاون متعدد الأطراف بين كافة أعضاءها البالغ عددهم 24 دولة، وتوفير منصة مؤسساتية لتعزيز الحوار والتعاون الدولي في المجال، وتقوية فعالية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتحسين التفاعل معها.

وتتوخى هذه الجلسة التي تنعقد تحت شعار "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.. تعزيز التعاون وتشجيع العضوية ونشر إطار التوجيه لمراكش"، إلى ضمان متابعة إنشاء شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وتقييم استنتاجات حوار جليون العاشر وتقديم إطار التوجيه لمراكش كوثيقة مرجعية.

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE
EXPRESS
Site grand public de L'Agence maghreb arabe presse

https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D8%A9-%D9%83%D9%85%D8%AD%D9%81/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%/D9%85

المغرب يقدم في جنيف رؤيته للرياضة كمحفز لحقوق الإنسان

الخميس, 27 فبراير, 2025 - 18:35

جنيف – قدم المغرب، اليوم الخميس بجنيف، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان، رؤيته بشأن أهمية الرياضة في بناء مجتمع أكثر شمولية وانسجاما، مبرزا ضرورة استثمارها كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، في لقاء مواز نظمته المملكة العربية السعودية، حول موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، أن المغرب أصبح نموذجا في الحكامة الرياضية في إفريقيا والعالم، ومنخرط في تشكيل مستقبل الرياضة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضحت أن المغرب اكتسب هذا الوضع المتقدم بفضل الاهتمام الخاص الذي يوليه لإدماج مبادئ المساواة والتسامح والشمولية في مجال الممارسة الرياضية، لا سيما على مستوى المدارس والجامعات بتنظيم أنشطة رياضية دامجة في سياق البطولات المدرسية، واعتماد مواثيق وقوانين تأديبية تفرض عقوبات في حال التصرفات التمييزية خلال المنافسات، مع إنشاء لجنة مخصصة لتقييم الممارسات الدامجة خلال الفعاليات الرياضية الكبرى.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية أن المغرب نجح في إدماج الرياضة ضمن استراتيجيته التنموية وجعلها أداة للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعاون الدولي، باعتماد سياسة شمولية وحكامة رياضية تساهم في استثمار الرياضة كمحزون إنساني للنهوض بحقوق الأفراد والمجتمعات.

ومن منطلق المفهوم الشامل للرياضة الذي يتجاوز البعد التنافسي، فإن الرياضة، تضيف السيدة بركان، تعد أداة فعالة لإرساء قيم السلامِ والحوار والتعاون، وأرضية مناسبة لتعزيز المثل الإنسانية مثل المساواة والاحترام والتضامن، مع تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الشمولية.

وبخصوص التجربة الوطنية، أوضحت السيدة بركان أن الولوج إلى الرياضة يعتبر أحد الحقوق الأساسية في الدستور وأن ثمة مقاربة مندمجة لتنمية الرياضة، مبنية على سياسات عمومية ترتبط بسياسات التربية والتعليم والصحة العمومية.

وقالت السيدة بركان إنه لذلك يطور المغرب البنيات التحتية الرياضية باعتبارها أساس الاندماج الاجتماعي وجزء من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الرياضة، مشيرة في هذا السياق إلى تشييد وتجهيز ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطوير منشآت رياضية في المجالين القروي وشبه الحضري، إضافة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كركيزة أساسية في سياساتها الرياضية، والنهوض بالرياضة النسائية.

وفي هذا الصدد، أوضحت أن سياسة المغرب في مجال البنية التحتية الرياضية لا تقتصر فقط على استضافة الأحداث العالمية مثل كأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا 2025، بل تمثل التزاما طويل الأمد بمقاربة ديمقراطية تعتمد على تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الشمولية، مشيرة في الآن نفسه إلى الاهتمام بالوقاية من التجاوزات والحوادث التي قد يعرفها المشهد الرياضي ومعالجتها بفعالية مع الحرص على الحد من حوادث الشغب والعنف في الملاعب.

وشكل هذا اللقاء، الذي التأم خلاله خبراء من منظمات دولية ومسؤولون حكوميون ورياضيون، مناسبة لتقاسم وجهات النظر والممارسات الجيدة في مجال إدماج مقاربة حقوق الإنسان في الرياضة.

https://snrtnews.com/article/114085

المغرب يبرز أمام المنتظم الدولي أوراشه الوطنية الإصلاحية والتزاماته بتعزيز حقوق الإنسان

أكدت المملكة المغربية التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، رئيس الوفد المغربي المشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته يوم الاثنين 24 فبراير 2025 في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، أن المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية.

وفي هذا الصدد، أبرز وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم تقريره بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

إلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، موضحا أن بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر السيد الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وبتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، شارك المغرب في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وانتخاب المغرب، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

وأشار وزير العدل أيضا إلى استقبال بلدنا النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان(Glion X)، في أكتوبر 2024 انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

ووطنيا، أشار الوزير إلى عدد من الأوراش ذات الصلة بحقوق الإنسان منها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل أربعة وعشرين مليونا، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

من جانب آخر، تحدث الوزير عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إلى جانب ورش مراجعة مدونة الأسرة، تحت قيادة جلالة الملك، ووفق مقاربة تشاركية لتحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والقيام بمراجعات ذات ارتباط بالتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح وزير العدل أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتحقيق المصلحة

الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، وهي المقترحات، يضيف السيد الوزير، تسهر حاليا الحكومة على بلورتها في مبادرة تشريعية.

كما عرج الوزير في كلمته على عدد من الأوراش المفتوحة مثل مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يهدف تحقيق ضمانات المحاكمة العدالة، والتوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، وحماية الفيئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد بدائل عن الاعتقال والعقوبات البديلة، وتقوية الوسائل الالكترونية في مكافحة الجريمة.

إلى جانب القانون المتعلق بالعقوبات البديلة لتعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، وتصويت المغرب بإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وغيرها من المبادرات التي انخرط فيها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى انتخاب بلادنا نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا بأغلبية واسعة، وللرئاسة المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة.

https://www.hespress.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%88%D9%87%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%B9-1518896.html

وزير العدل يؤكد في "مجلس جنيف" التزام المغرب بتعزيز حقوق الإنسان

1. هسبريس
2. سياسة

وزير العدل يؤكد في "مجلس جنيف" التزام المغرب بتعزيز حقوق الإنسان

صور: هسبريسهسبريس من جنيفالإثنين 24 فبراير 2025 - 13:00

أكد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، اليوم الاثنين، التزام المملكة المغربية الثابت وإرادتها القوية بتعزيز حقوق الإنسان، إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة، وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وفي كلمته باسم المغرب خلال الجزء رفيع المستوى من الدورة الـ58 لمجلس حقوق الإنسان بمدينة جنيف السويسرية، أكد وزير العدل أن "المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفائها بالتزاماتها الدولية."

وأبرز وهبي أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم تقريره بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

واستحضر وزير العدل التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن "بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية."

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل

التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام المغرب بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وكان المغرب شارك، بتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وتم انتخابه، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

وأشار وزير العدل أيضا إلى استقبال بلدنا النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان (Glion X)، في أكتوبر 2024، انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

أوراش حقوق الإنسان في المغرب

تطرق وزير العدل في كلمته إلى عدد من الأوراش ذات الصلة بحقوق الإنسان، منها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل أربعة وعشرين مليونا، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

وتحدث وهبي عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

يضاف إلى ذلك ورش مراجعة مدونة الأسرة، تحت قيادة الملك، ووفق مقاربة تشاركية لتحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والقيام بمراجعات ذات ارتباط بالتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح وزير العدل أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، وهي مقترحات تسهر حاليا الحكومة على بلورتها في مبادرة تشريعية.

على المستوى التشريعي دائما، أبرز المسؤول الحكومي المغربي عددا من المشاريع المفتوحة مثل مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يهدف إلى تحقيق ضمانات المحاكمة العدالة، والتوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، وحماية الفئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد بدائل عن الاعتقال، وتقوية الوسائل الإلكترونية في مكافحة الجريمة.

وأشار رئيس الوفد المغربي إلى القانون المتعلق بالعقوبات البديلة لتعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، وتصويت المغرب بإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وغيرها من المبادرات التي انخرط فيها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، مستحضرا انتخاب بلادنا نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا بأغلبية واسعة، وللرئاسة المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة.

https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B2-1520732.html

المغرب يدعو إلى استثمار الرياضة في تعزيز حقوق الإنسان والمساواة

صورة: هسبريسهسبريس من جنيفالخميس 27 فبراير 2025 - 22:00

قدم المغرب بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف رؤيته حول أهمية الرياضة في بناء مجتمع أكثر شمولية وانسجاما، داعيا إلى استثمار الرياضة كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة.

جاء ذلك في اللقاء الموازي الذي نظم من قبل البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات الرياضية وحقوق الإنسان، حول موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان."

التزام مشترك من أجل رياضة شاملة

سلط المشاركون في هذا اللقاء الضوء على الرياضة كأداة للتسامح والشمولية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث أبرزوا في مداخلات متنوعة مبادرات وأفضل الممارسات التي تهدف إلى تعزيز التنوع في الرياضة وضمان تكافؤ الفرص للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة.

وقالت فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، إن "المغرب أصبح من بين البلدان المتقدمة في الحكامة الرياضية في إفريقيا والعالم، لأنه يولي اهتماما خاصا بإدماج مبادئ المساواة والتسامح والشمولية في مجال الممارسة الرياضية، لا سيما على مستوى المدارس والجامعات، بتنظيم أنشطة رياضية دامجة في سياق البطولات المدرسية، واعتماد مواثيق وقوانين تأديبية تفرض عقوبات في حال التصرفات التمييزية خلال المنافسات، مع إنشاء لجنة مخصصة لتقييم الممارسات الدامجة خلال الفعاليات الرياضية الكبرى."

وأكدت المتدخلة أن المغرب نجح في إدماج الرياضة ضمن استراتيجيته التنموية وجعلها أداة للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعاون الدولي، باعتماد سياسة شمولية وحكامة رياضية تساهم في استثمار الرياضة كمخزون إنساني للنهوض بحقوق الأفراد والمجتمعات.

وأشارت فاطمة بركان إلى أن الرياضة تعد أداة فعالة لإرساء قيم السلام والحوار والتعاون. وبحسب قولها، فإن الرياضة تمثل أرضية مناسبة لتعزيز المبادئ الإنسانية مثل المساواة والاحترام والتضامن، كما تساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الشمولية.

التجربة الوطنية في المغرب

وفيما يخص التجربة الوطنية، أوضحت بركان أن الولوج إلى الرياضة يعتبر أحد الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور المغربي، وأن هناك مقاربة مندمجة لتنمية الرياضة، ترتبط بسياسات عمومية تشمل التربية والتعليم والصحة العمومية.

وأشارت إلى أن المغرب يعتني بتطوير البنية التحتية الرياضية باعتبارها حجر الزاوية للاندماج الاجتماعي وجزءاً أساسياً من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الرياضة. وفي هذا الإطار، تم بناء وتجهيز ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى تطوير منشآت رياضية في المجالين القروي وشبه الحضري. كما لفتت المتحدثة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كركيزة أساسية في السياسات الرياضية، والنهوض بالرياضة النسائية.

وفي السياق ذاته، أوضحت بركان أن سياسة المغرب في تطوير البنية التحتية الرياضية لا تقتصر على استضافة الأحداث العالمية مثل كأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا 2025، بل هي جزء من التزام طويل الأمد بمقاربة ديمقراطية تعتمد على تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الشمولية. وأكدت أهمية الوقاية من التجاوزات والحوادث في المشهد الرياضي ومعالجتها بفعالية، مع الحرص على الحد من حوادث الشغب والعنف في الملاعب.

https://madar21.com/322685.html

وهبي يؤكد بجنيف التزام المغرب بتعزيز حقوق الإنسان وطنيا ودوليا

أكد وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، التزام المغرب الثابت وإرادته القوية في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني وانخراطه الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، رئيس الوفد المغربي المشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته اليوم الاثنين في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، أن المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفائها بالتزاماتها الدولية.

وأبرز وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم تقريره بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، إلى جانب

مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

وأوضح أن المغرب يأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان ببلادنا، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر المسؤول الحكومي بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وشارك المغرب، بتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، كما انتخبت المملكة ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ومنسقة للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

وأشار وهبي إلى استقبال المغرب النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان (Glion X)، في أكتوبر 2024 انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

أشار المتحدث إلى عدد من الأوراش الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان منها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل 24 مليونا، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

من جانب آخر، تحدث وزير العدل عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وأبرز بالصدد ذاته ورش مراجعة مدونة الأسرة، تحت قيادة الملك، ووفق مقاربة تشاركية لتحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والقيام بمراجعات ذات ارتباط بالتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز إعمال مبدإ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، وهي المقترحات تسهر حاليا الحكومة على بلورتها في مبادرة تشريعية، حسب عبد اللطيف وهبي.

وعرج الوزير في كلمته على عدد من الأوراش المفتوحة مثل مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يهدف إلى تحقيق ضمانات المحاكمة العدالة، والتوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، وحماية الفيئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد بدائل عن الاعتقال والعقوبات البديلة، وتقوية الوسائل الالكترونية في مكافحة الجريمة.

وأشار أيضا إلى القانون المتعلق بالعقوبات البديلة لتعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، وتصويت المغرب بإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وغيرها من المبادرات التي انخرط فيها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، لافتا إلى انتخاب المغرب نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا بأغلبية واسعة، وللرئاسة المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة.

https://madar21.com/323704.html

إشادة أممية بجهود المغرب في حماية الأطفال

حظي المغرب بإشادة إيجابية في تقرير مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيًا، والذي سيتم تقديمه خلال أشغال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بجنيف.

الإشادة الأممية تعكس الالتزام الدائم للمملكة المغربية بمنع ومكافحة استغلال الأطفال، ولا سيما في سياقات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية.

وفي سياق تفاعله مع المقررة الخاصة بمناسبة إعداد تقريرها، عرض المغرب آليات وقائية صارمة، تتضمن انتقاءً دقيقًا لأفراد البعثات العسكرية، وتدريبات متخصصة حول حماية المدنيين، وحملات تحسيس حول حقوق الطفل. كما قامت القوات المسلحة الملكية بوضع نظام تناوب نصف سنوي للحد من مخاطر حدوث تجاوزات، بالإضافة إلى إرسال محققين وطنيين في مسرحيات العمليات الأممية. وترافق هذه التدابير أنشطة مدنية-عسكرية تهدف إلى تحسين ظروف عيش الأطفال المتضررين من النزاعات، من خلال الدوريات الأمنية والتنسيق الوثيق مع وحدات حماية الطفل التابعة للبعثات الأممية.

وعلى الصعيد القانوني، ذكَّر المغرب بإطاره التشريعي المتقدم، ولا سيما القانون رقم 27-14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، والذي يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة. ويتضمن هذا القانون عقوبات مشددة ضد مرتكبي جرائم الاستغلال، ويعزز حقوق الضحايا في التعويض والإدماج الاجتماعي. كما أطلق المغرب منصة رقمية E-Signalement "" لضمان التبليغ الآمن والمركزي عن الانتهاكات، ما يسهم في المتابعة الفعالة والشفافة للحالات المسجلة.

كما سلطت المساهمة المغربية الضوء على التحديات المستمرة، مثل صعوبة التعرف على الجناة في ظل غياب أدلة الحمض النووي، والتحديات الاجتماعية المرتبطة بوصم الضحايا. ولمعالجة هذه الإشكالية، دعا المغرب إلى تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما من خلال إرساء آليات قضائية مستقلة تُعنى بالتحقيق في

الانتهاكات المرتكبة ضمن السياقات التي تناولها التقرير، بهدف سد الثغرات المرتبطة بالحصانة الوظيفية وتقليص مستويات الإفلات من العقاب في مناطق الأزمات.

وتأتي هذه الإشادة من قبل المقررة الخاصة في سياق الدور الريادي الذي يلعبه المغرب في مجال حقوق الإنسان. فبصفتها طرفًا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، تعمل المملكة المغربية بانتظام على إدماج التوصيات الأممية في الإصلاحات التي تنجزها. ويتجلى ذلك في عدة مبادرات، من بينها إنشاء خلايا استقبال بالمحاكم، مدعومة بـ 300 مساعد اجتماعي مؤهل، بالإضافة إلى توفير خط أخضر مجاني للإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال.

وبشكل عام، فإن الإشارة الإيجابية إلى المغرب في تقرير المقررة الخاصة، السيدة ماما فاطمة سنغاتي، تعكس انسجامًا بين الديناميات الوطنية والدولية في هذا المجال، كما تبرز التطورات التشريعية والتدابير التي عرفتها المملكة، إلى جانب دورها الفعال على الساحة الدولية. ورغم استمرار التحديات، خصوصًا في مناطق النزاعات، فإن النموذج المغربي يُمثل مقاربة متكاملة تجمع بين الوقاية والتدابير الزجرية والتعاون العابر للحدود، مع دعوة المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لحماية الفئات الأكثر هشاشة.

https://le12.ma/article/545727/#:~:text=%D9%81%D8%A8%D8%B5%D9%81%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D8%B7%D8%B1%D9%81%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82,%D8%B9%D9%86%20%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81%20%D8%B6%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84

إشادة أممية بجهود المغرب في مجال حماية الأطفال

حظيت جهود المغرب في مجال حماية الأطفال بإشادة إيجابية في تقرير مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيا، والذي تم تقديمه خلال أشغال الدورة الـ 58 لمجلس حقوق الإنسان، المنعقدة بجنيف إلى غاية الرابع من أبريل القادم.

وأبرزت المندوبية الوزارية المكلفة بـ**حقوق الإنسان**، في بلاغ لها، أن هذه الإشادة تعكس "الالتزام الدائم للمملكة المغربية بمنع ومكافحة استغلال الأطفال، ولا سيما في سياقات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية."

وذكرت المندوبية بأنه، وفي سياق تفاعله مع المقررة الخاصة بمناسبة إعداد تقريرها، عرض المغرب آليات وقائية صارمة، تتضمن انتقاء دقيقا لأفراد البعثات العسكرية، وتدريبات متخصصة حول حماية المدنيين، وحملات تحسيس حول حقوق الطفل.

وأشار المصدر ذاته إلى أن القوات المسلحة الملكية قامت بوضع نظام تناوب نصف سنوي للحد من مخاطر حدوث تجاوزات، بالإضافة إلى إرسال محققين وطنيين في مسرح العمليات الأممية، مسجلا أن

هذه التدابير ترافقها أنشطة مدنية-عسكرية تهدف إلى تحسين ظروف عيش الأطفال المتضررين من النزاعات.

وعلى الصعيد القانوني، ذك ر المغرب بإطاره التشريعي المتقدم، ولا سيما القانون رقم 27-14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، والذي يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة. ويتضمن هذا القانون عقوبات مشددة ضد مرتكبي جرائم الاستغلال، ويعزز حقوق الضحايا في التعويض والإدماج الاجتماعي.

كما أطلق المغرب، يضيف المصدر ذاته، منصة رقمية "E-Signalement"لضمان التبليغ الآمن والمركزي عن الانتهاكات، ما يسهم في المتابعة الفعالة والشفافة للحالات المسجلة.

وسلطت المساهمة المغربية الضوء أيضا على التحديات المستمرة، مثل صعوبة التعرف على الجناة في ظل غياب أدلة الحمض النووي، والتحديات الاجتماعية المرتبطة بوصم الضحايا. ولمعالجة هذه الإشكالية، دعا المغرب إلى تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما من خلال إرساء آليات قضائية مستقلة ت عنى بالتحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضمن السياقات التي تناولها التقرير، بهدف سد الثغرات المرتبطة بالحصانة الوظيفية وتقليص مستويات الإفلات من العقاب في مناطق الأزمات.

وتأتي هذه الإشادة من قبل المقررة الخاصة في سياق الدور الريادي الذي يلعبه المغرب في مجال حقوق الإنسان. فبصفتها طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، تعمل المملكة بانتظام على إدماج التوصيات الأممية في الإصلاحات التي تنجزها.

ويتجلى ذلك في عدة مبادرات، من بينها إنشاء خلايا استقبال بالمحاكم، مدعومة بـ 300 مساعد اجتماعي مؤهل، بالإضافة إلى توفير خط أخضر مجاني للإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال.

ولفتت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان إلى أنه، وبشكل عام، فإن الإشارة الإيجابية إلى المغرب في تقرير المقررة الخاصة تعكس انسجاما بين الديناميات الوطنية والدولية في هذا المجال. كما تبرز التطورات التشريعية والتدابير التي عرفتها المملكة، إلى جانب دورها الفعال على الساحة الدولية.

وخلصت إلى أنه، ورغم استمرار التحديات، خصوصا في مناطق النزاعات، فإن النموذج المغربي ي مثل مقاربة متكاملة تجمع بين الوقاية والتدابير الزجرية والتعاون العابر للحدود، مع دعوة المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لحماية الفئات الأكثر هشاشة.

https://ar.lesiteinfo.com/maroc/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d8%b4%d8%ac%d8%b9-%d9%85%d9%86-%d8%ac%d9%86%d9%8a%d9%81-%d9%85%d8%a3%d8%b3%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a8%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-916239.html

المغرب يشجع من جنيف مأسسة الشبكة الدولية للآليات الوطنية

جدد المغرب تأكيده على ضرورة تعزيز الجهود ذات الصلة بالشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان.

وقال عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، في كلمة ألقاها في افتتاح اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع الذي نظم أمس الثلاثاء 25 فبراير 2025، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، إنه من الضروري دعم الجهود المشاركة المتعلقة بإحداث وتعزيز هذه الآليات، باعتبارها مؤسسات ذات أهمية بالغة لضمان التفاعل الفعال مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وإجراءات ملموسة على المستوى الوطني.

وأوضح الوزير أنه لابد من تعزيز مأسسة الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بتشجيع ودعم انخراط الدول في هذه المبادرة الرائدة، وبلورة خطة عمل واضحة للشبكة، سيتم تقديمها خلال الندوة الدولية الثالثة للآليات الوطنية.

كما شدد وزير العدل على أهمية الترويج للإطار التوجيهي لمراكش، باعتباره مرجعاً دولياً موحداً لتشجيع ودعم إحداث وتعزيز الآليات الوطنية، إضافة إلى متابعة تنفيذ القرار 51/33 لمجلس حقوق

الإنسان، خصوصا المساهمة في القطب المعرفي الافتراضي للآليات الوطنية، لتبادل الخبرات والتجارب.

ويعتبر المغرب إحداث الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع جاء استجابةً لتوصيات إعلان مراكش لسنة 2022، إذ عملت الآليات الوطنية الثلاث بكل من المغرب والباراغواي والبرتغال، على إعداد الإطار المرجعي للشبكة الدولية للآليات الوطنية، وتوفير أرضية ملائمة لمساعدة الدول الراغبة في إحداث وتعزيز آلياتها الوطنية.

وفي هذا السياق، أشار وزير العدل إلى تعهد المغرب بدعم إحداث الشبكة الدولية عام 2023، في إطار الاحتفال بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتنفيذه في 09 ماي 2024 باعتماد إعلان أسونسيون وإرساء هذه الشبكة رسميًا، مما يمثل، يوضح السيد الوزير، "خطوة جادة نحو مأسسة التعاون الدولي في هذا المجال، الذي نرجو أن يسهم في تحسين التفاعل الإيجابي بين الدول والمنظومات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وضمان التنفيذ الفعّال للالتزامات والتوصيات الدولية."

ويسعى المغرب إلى تعزيز الحوار والتنسيق، ودعم إحداث الآليات الوطنية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال إعداد التقارير وتتبع تنفيذ التوصيات، والاطلاع بمهمة تنسيق أعمال الشبكة الدولية، إلى جانب الباراغواي والبرتغال، في إطار لجنة تنفيذية تعمل على توجيه وتفعيل برامج الشبكة.

واعتبر الوزير أن المغرب لم يتوان، بتعاون مع أعضاء اللجنة التنفيذية، في تيسير أدوار الشبكة، مشيرا إلى حرص المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، على تنظيم النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان التي احتضنتها مراكش في أكتوبر 2024، ونظمت لأول مرة خارج دولة سويسرا، خلصت إلى اعتماد الإطار التوجيهي لمراكش بشأن الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعالة، وهو مرجع دولي شامل يوفر خارطة طريق في هذا المجال، بناءً على تجارب ناجحة من مختلف القارات.

وأشاد وزير العدل بدور كل من الباراغواي والبرتغال اللتان تشاركان المغرب عضوية اللجنة التنفيذية للشبكة الدولية للآليات الوطنية، وكافة أعضاء هذه الشبكة، على العمل المتواصل الذي مكن من جعل الطموح المشترك بإحداث هذه الشبكة واقعا معاشا، بما يعكس التزامنا الجماعي بتعزيز التعاون الدولي على مستوى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجال، كما نوّه بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان على دعمها المستمر لتطوير ومأسسة تفاعل الدول مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

يشار إلى أن المغرب قدّم في الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل توصيات تدعو إلى مراعاة الإطار التوجيهي لمراكش كمرجع في مسار إحداث الآليات الوطنية، وأنه عبر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يعمل على تيسير برنامج عمل الشبكة لتطوير التعاون المتعدد الأطراف بين كافة أعضاءها البالغ عددهم 24 دولة، وتوفير منصة مؤسساتية لتعزيز الحوار والتعاون الدولي في المجال، وتقوية فعالية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتحسين التفاعل معها.

https://le12.ma/article/545240/

المغرب يبرز أمام المنتظم الدولي أوراشه الوطنية الإصلاحية والتزاماته بتعزيز حقوق الإنسان

أكدت المملكة المغربية التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، رئيس الوفد المغربي المشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته يوم الاثنين 24 فبراير 2025 في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، أن المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية.

وفي هذا الصدد، أبرز وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم تقريره بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

إلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، موضحا أن بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر السيد الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وبتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، شارك المغرب في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وانتخاب المغرب، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

وأشار وزير العدل أيضا إلى استقبال بلدنا النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان(Glion X)، في أكتوبر 2024 انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

ووطنيا، أشار الوزير إلى عدد من الأوراش ذات الصلة بحقوق الإنسان منها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل أربعة وعشرين مليونا، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

من جانب آخر، تحدث الوزير عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إلى جانب ورش مراجعة مدونة الأسرة، تحت قيادة جلالة الملك، ووفق مقاربة تشاركية لتحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والقيام بمراجعات ذات ارتباط بالتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح وزير العدل أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتحقيق المصلحة

الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، وهي المقترحات، يضيف السيد الوزير، تسهر حاليا الحكومة على بلورتها في مبادرة تشريعية.

كما عرج الوزير في كلمته على عدد من الأوراش المفتوحة مثل مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يهدف تحقيق ضمانات المحاكمة العدالة، والتوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، وحماية الفيئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد بدائل عن الاعتقال والعقوبات البديلة، وتقوية الوسائل الالكترونية في مكافحة الجريمة.

إلى جانب القانون المتعلق بالعقوبات البديلة لتعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، وتصويت المغرب بإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وغيرها من المبادرات التي انخرط فيها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى انتخاب بلادنا نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا بأغلبية واسعة، وللرئاسة المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة.

https://www.hespress.com/%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%ac%d9%86%d9%8a%d9%81-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d9%84%d8%aa%d8%b2%d9%85-%d8%a8%d8%aa%d8%b9%d8%b2%d9%8a%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%a7%d9%88-1519769.html

1. هسبريس
2. سياسة

"مجلس جنيف".. المغرب يلتزم بتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

صور: هسبريسهسبريس من جنيفالثلاثاء 25 فبراير 2025 - 23:00

جددت المملكة المغربية التزامها بدعم الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بجنيف.

وأكد المغرب، خلال افتتاح اللقاء رفيع المستوى المنظم من قبل المغرب بقصر الأمم المتحدة بجنيف على هامش الدورة الـ58 لمجلس حقوق الإنسان، على التزام المملكة المغربية الراسخ بتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، بتنسيق جهود الشبكة الدولية للآليات الوطنية.

وأشار عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، إلى إحداث الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع جاء استجابة لتوصيات إعلان مراكش لسنة 2022، "إذ عملت الآليات الوطنية الثلاث بكل من المغرب والباراغواي والبرتغال، على إعداد الإطار المرجعي للشبكة الدولية للآليات الوطنية، وتوفير أرضية ملائمة لمساعدة الدول الراغبة في إحداث وتعزيز آلياتها الوطنية."

ستحضر وهبي، في مداخلته، تعهد المغرب بدعم إحداث الشبكة الدولية عام 2023 في إطار الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتنفيذه في 09 ماي 2024 باعتماد إعلان أسونسيون وإرساء هذه الشبكة رسميا.

وعرف اللقاء، الذي نظمه المغرب بمجلس حقوق الإنسان، حضور نخبة من الخبراء والمسؤولين العاملين على تقوية الآليات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان، حيث أبرز المتدخلون التقدم البارز في مسار تعزيز الشبكة الدولية للآليات الوطنية لحقوق الإنسان التي أُطلقت في عام 2022 بمبادرة من المغرب والباراغواي والبرتغال.

في هذا السياق، عبّر المشاركون عن أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في الشبكة. كما تم التركيز على الخطوات المقبلة لتوسيع نطاق الشبكة، بما في ذلك استضافة مؤتمر لشبونة المزمع عقده هذا العام، والذي يُتوقع أن يكون نقطة انطلاق مهمة نحو جذب مزيد من الدول إلى هذه المبادرة.

وأثنى ممثلو الباراغواي والبرتغال على الدور المحوري للمغرب في تنظيم وتطوير هذه الشبكة الدولية، مؤكدين أن المملكة المغربية كانت من أبرز الداعمين لتنفيذ هذا المشروع على المستوى الدولي. ويتوقع أن يظهر هذا التقدير في التقارير والقرارات القادمة لمجلس حقوق الإنسان.

من جهته، يواصل المغرب تعزيز موقعه كفاعل رئيسي في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث أكد التزامه بتطوير التعاون متعدد الأطراف من خلال دعم وتنمية الآليات الوطنية لحقوق الإنسان في مختلف دول العالم.

وشدد المتدخلون في اللقاء على أن تزايد دعم الدول لهذه الشبكة يشير إلى نجاح المبادرة المغربية في خلق منصة دولية فاعلة، ويعكس التزام المملكة بتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التعاون الفعّال والمستدام بين الدول من أجل تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للإنسان.

فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أكدت أن الشبكة الدولية أصبحت اليوم تضم 24 دولة؛ مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بضرورة إحداث وتعزيز الآليات الوطنية لضمان تنفيذ أكثر فاعلية للالتزامات الدولية، مشيرةً إلى أن حوار جليون العاشر لحقوق الإنسان في أكتوبر 2024 يعد محطةً مهمة في إطار هذه الدينامية، باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش؛ وهو وثيقة مرجعية قائمة على الممارسات الدولية الفضلى لمساعدة الدول على إحداث وتعزيز آلياتا الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.

وأشارت إلى أن الشبكة تعمل، في إطار تعاون وثيق بين أعضائها، على إعداد مشروع خطة عمل يهدف إلى تحقيق أربعة محاور رئيسية تتجلى في توسيع الشبكة وتعزيز انخراط الدول بإتاحة الفرصة للدول غير الأعضاء للانضمام إلى الشبكة كأعضاء أو بصفة مراقب، وفقًا لإعلان أسونسيون، إضافة إلى تعزيز الحوار وتعميق التفكير في إمكانية إحداث شبكات فرعية لتعزيز التعاون التقني بين الدول ذات السياقات المتشابهة.
ولمواكبة الدول في إحداث وتعزيز آلياتها الوطنية، أوضحت بركان أنه سيقدم الدعم للدول الراغبة في إحداث آليات وطنية، اعتمادًا على الإطار التوجيهي لمراكش كمرجع تقني للممارسات الفضلى عالميًا، إلى جانب تعزيز القدرات والتكوين المستمر ببرامج تدريبية مخصصة لمختلف الآليات الوطنية، مع إرساء شراكات مع وكالات الأمم المتحدة.

كما أبرزت الكاتبة العامة أن الندوة الدولية الثالثة لهذه الآليات الوطنية، المقرر عقدها في لشبونة هذه السنة، ستكون محطة رئيسية لاعتماد برنامج عمل الشبكة وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، مجددة التزام المغرب بمواصلة جهوده لضمان إدارة فعالة وشاملة لهذه المبادرة، مع الحرص على تكاملها مع المبادرات القائمة، ودعوة الدول التي لم تنضم بعد إلى الشبكة إلى الالتحاق بها، باعتماد إعلان أسونسيون، والاستفادة من الفرص التي تتيحها لتعزيز قدراتها الوطنية في مجال تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

جدير بالذكر أن المغرب قدّم، في الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، توصيات تدعو إلى مراعاة الإطار التوجيهي لمراكش كمرجع في مسار إحداث الآليات الوطنية. وتعمل المملكة، عبر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، على تيسير برنامج عمل الشبكة لتطوير التعاون متعدد الأطراف بين كافة أعضائها البالغ عددهم 24 دولة، وتوفير منصة مؤسساتية لتعزيز الحوار والتعاون الدولي في المجال، وتقوية فعالية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتحسين التفاعل معها.

https://ar.le360.ma/politique/WPE5GVO7Q5DFREBTF

QAMYLA77I/المغرب يشارك في الدورة الـ58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، سيترأس الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة يوم الاثنين المقبل خلال الجزء رفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

ووفقا للمصدر ذاته، ستشهد هذه الدورة تنظيم المغرب، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه وزير العدل، تحت عنوان: « الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش »، وذلك يوم 25 فبراير الجاري.

وأضاف أن الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، ستقدم مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن هذا اللقاء سيشكل فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع « مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام »، من خلال مداخلة لمدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، هشام ملاطي، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير الجاري.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع « التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان » تقدمها السيدة فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير الجاري.

وأشار البلاغ إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

https://mobile.chouftv.ma/press/741318.html

المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

يستعد المغرب للمشاركة في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي ستعقد في جنيف خلال الفترة الممتدة من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025. تأتي هذه المشاركة في إطار التزام المملكة المستمر بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، سواء على المستوى الوطني أو في الساحة الدولية.

وكان المغرب قد حصل على عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025 بدعم من عدة تكتلات إقليمية، من بينها الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. كما استضافت المملكة في نوفمبر 2024 أول خلوة لمجلس حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يعكس الاعتراف الدولي بدورها الفعال في هذا المجال.

وخلال هذه الدورة، من المتوقع أن يواصل المغرب مساهمته في مناقشة القضايا الحقوقية العالمية، مع التأكيد على جهوده في تعزيز الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء داخل المجلس.

https://alaoual.com/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/424185.html

المغرب يبرز أمام المنتظم الدولي أوراشه الوطنية الإصلاحية والتزاماته بتعزيز حقوق الإنسان

أكدت المملكة المغربية التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، رئيس الوفد المغربي المشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته يوم الاثنين 24 فبراير 2025 في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، أن "المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية."

وفي هذا الصدد، أبرز وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم تقريره بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

إلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، موضحا أن بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وبتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، شارك المغرب في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وانتخاب المغرب، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

وأشار وزير العدل أيضا إلى استقبال بلدنا النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان(Glion X)، في أكتوبر 2024 انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

ووطنيا، أشار الوزير إلى عدد من الأوراش ذات الصلة بحقوق الإنسان منها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل أربعة وعشرين مليونا، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

من جانب آخر، تحدث الوزير عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إلى جانب ورش مراجعة مدونة الأسرة، تحت قيادة جلالة الملك، ووفق مقاربة تشاركية لتحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والقيام بمراجعات ذات ارتباط بالتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح وزير العدل أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، وهي المقترحات، يضيف السيد الوزير، تسهر حاليا الحكومة على بلورتها في مبادرة تشريعية.

كما عرج الوزير في كلمته على عدد من الأوراش المفتوحة مثل مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يهدف تحقيق ضمانات المحاكمة العدالة، والتوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، وحماية الفئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد بدائل عن الاعتقال والعقوبات البديلة، وتقوية الوسائل الالكترونية في مكافحة الجريمة.

إلى جانب القانون المتعلق بالعقوبات البديلة لتعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، وتصويت المغرب بإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وغيرها من المبادرات التي انخرط فيها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى انتخاب بلادنا نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا بأغلبية واسعة، وللرئاسة المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة.

https://febrayer.com/1093060.html

وهبي يبرز دور المغرب الرائد في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

ويترأس عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025 خلال الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وأكد وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، التزام المغرب الثابت وإرادته القوية في تعزيز حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي. جاء ذلك خلال مشاركته في الجزء الرفيع المستوى من الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، حيث أشار إلى أن المملكة تواصل، تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس، إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، مع الوفاء بالتزاماتها الدولية.

وأوضح وهبي أن المغرب أجرى حوارًا تفاعليًا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في سبتمبر 2024، حيث قدم تقريره الأولي حول تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. كما قدم المغرب تقريرًا حول المراجعة الوطنية الشاملة لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عامًا، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وأشار الوزير إلى أن المغرب يواصل التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات المقدمة من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، معربًا عن أمله في التوافق على زيارات مستقلة ومتوازنة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان في البلاد. كما أكد دعم المغرب لجهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأولوياتها الموضوعاتية.

وفيما يتعلق بالتصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية، ذكر وهبي بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا لتحقيق التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، والتي تندرج في إطار الجهود الدولية لتعزيز حقوق الإنسان. كما أشار إلى التزام المغرب بتجريم الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وعلى صعيد التعاون الدولي، شارك المغرب، بالتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، في إطلاق الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان، التي تم تأسيسها في أسونسيون في مايو 2024. وتم انتخاب المغرب ممثلاً ومنسقًا للشبكة، التي تهدف إلى دعم إنشاء وتعزيز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

وأشار وهبي إلى استضافة المغرب للنسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان (Glion X)في أكتوبر 2024، والتي انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعالة في مجال حقوق الإنسان.

وعلى المستوى الوطني، أبرز الوزير عددًا من الأوراش الإصلاحية، منها تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل 24 مليون مواطن، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة. كما تحدث عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم والسكن.

وأشار إلى أن هذه الجهود ساهمت في تحسين ترتيب المغرب في مؤشر التنمية البشرية، حيث ارتقى بثلاث مراتب في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وفي الختام، تحدث وهبي عن ورش مراجعة مدونة الأسرة، الذي يجري تحت قيادة الملك محمد السادس، وفق مقاربة تشاركية تهدف إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والاستجابة للتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

https://madar21.com/323233.html

24دولة من أربع قارات.. المغرب يشجع من جنيف مأسسة الشبكة الدولية للآليات الوطنية

جدد المغرب تأكيده على ضرورة تعزيز الجهود ذات الصلة بالشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان.

وقال عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، في كلمة ألقاها في افتتاح اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع الذي نظم الثلاثاء 25 فبراير 2025، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، إنه من الضروري دعم الجهود المشاركة المتعلقة بإحداث وتعزيز هذه الآليات، باعتبارها مؤسسات ذات أهمية بالغة لضمان التفاعل الفعال مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وإجراءات ملموسة على المستوى الوطني.

وأوضح الوزير أنه لابد من تعزيز مأسسة الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بتشجيع ودعم انخراط الدول في هذه المبادرة الرائدة، وبلورة خطة عمل واضحة للشبكة، سيتم تقديمها خلال الندوة الدولية الثالثة للآليات الوطنية.

كما شدد وزير العدل على أهمية الترويج للإطار التوجيهي لمراكش، باعتباره مرجعاً دولياً موحداً لتشجيع ودعم إحداث وتعزيز الآليات الوطنية، إضافة إلى متابعة تنفيذ القرار 51/33 لمجلس حقوق الإنسان، خصوصا المساهمة في القطب المعرفي الافتراضي للآليات الوطنية، لتبادل الخبرات والتجارب.

ويعتبر المغرب إحداث الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع جاء استجابةً لتوصيات إعلان مراكش لسنة 2022، إذ عملت الآليات الوطنية الثلاث بكل من المغرب والباراغواي والبرتغال، على إعداد الإطار المرجعي للشبكة الدولية للآليات الوطنية، وتوفير أرضية ملائمة لمساعدة الدول الراغبة في إحداث وتعزيز آلياتها الوطنية.

وفي هذا السياق، أشار وزير العدل إلى تعهد المغرب بدعم إحداث الشبكة الدولية عام 2023، في إطار الاحتفال بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتنفيذه في 09 ماي 2024 باعتماد إعلان أسونسيون وإرساء هذه الشبكة رسميًا، مما يمثل، يوضح الوزير، "خطوة جادة نحو مأسسة التعاون الدولي في هذا المجال، الذي نرجو أن يسهم في تحسين التفاعل الإيجابي بين الدول والمنظومات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وضمان التنفيذ الفعّال للالتزامات والتوصيات الدولية ".

ويسعى المغرب إلى تعزيز الحوار والتنسيق، ودعم إحداث الآليات الوطنية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال إعداد التقارير وتتبع تنفيذ التوصيات، والاطلاع بمهمة تنسيق أعمال الشبكة الدولية، إلى جانب الباراغواي والبرتغال، في إطار لجنة تنفيذية تعمل على توجيه وتفعيل برامج الشبكة.

واعتبر الوزير أن المغرب لم يتوان، بتعاون مع أعضاء اللجنة التنفيذية، في تيسير أدوار الشبكة، مشيرا إلى حرص المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، على تنظيم النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان التي احتضنتها مراكش في أكتوبر 2024، ونظمت لأول مرة خارج دولة سويسرا، خلصت إلى اعتماد الإطار التوجيهي لمراكش بشأن الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعالة، وهو مرجع دولي شامل يوفر خارطة طريق في هذا المجال، بناءً على تجارب ناجحة من مختلف القارات.

وأشاد وزير العدل بدور كل من الباراغواي والبرتغال اللتان تشاركان المغرب عضوية اللجنة التنفيذية للشبكة الدولية للآليات الوطنية، وكافة أعضاء هذه الشبكة، على العمل المتواصل الذي مكن من جعل الطموح المشترك بإحداث هذه الشبكة واقعا معاشا، بما يعكس التزامنا الجماعي بتعزيز التعاون الدولي على مستوى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجال، كما نوّه بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان على دعمها المستمر لتطوير ومأسسة تفاعل الدول مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وقدم المغرب في الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل توصيات تدعو إلى مراعاة الإطار التوجيهي لمراكش كمرجع في مسار إحداث الآليات الوطنية، وأنه عبر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يعمل على تيسير برنامج عمل الشبكة لتطوير التعاون المتعدد الأطراف بين كافة

أعضاءها البالغ عددهم 24 دولة، وتوفير منصة مؤسساتية لتعزيز الحوار والتعاون الدولي في المجال، وتقوية فعالية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتحسين التفاعل معها.

التزام بدعم الشبكة الدولية للآليات الوطنية

وأكدت فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، التزام المملكة المغربية الراسخ بتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، بتنسيق جهود الشبكة الدولية للآليات الوطنية.

وأوضحت بركان، في مداخلتها في اللقاء أن الشراكة وثيقة تجمع المغرب بكل من البرتغال وباراغواي، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة مجموعة الحقوق العالمية، وأن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بصفتها منسقا للجنة التنفيذية للشبكة الدولية، تعمل بشراكة مع البعثات الدائمة للمملكة المغربية والباراغواي والبرتغال والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة مجموعة الحقوق العالمية.

وقالت الكاتبة العامة إن "الشبكة الدولية للآليات الوطنية، التي تم إرساؤها رسميًا باعتماد إعلان أسونسيون في ماي 2024، تعد تتويجا لالتزام جماعي بمأسسة التعاون بين الدول لتعزيز تنفيذ الالتزامات والتوصيات الدولية وتطوير الممارسات الفضلى في هذا المجال."

كما أبرزت أن الشبكة الدولية أصبحت اليوم تضم 24 دولة، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بضرورة إحداث وتعزيز الآليات الوطنية لضمان تنفيذ أكثر فاعلية للالتزامات الدولية، مشيرةً إلى أن حوار جليون العاشر لحقوق الإنسان في أكتوبر 2024 يعد محطةً مهمة في إطار هذه الدينامية، باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش، وهو وثيقة مرجعية قائمة على الممارسات الدولية الفضلى لمساعدة الدول على إحداث وتعزيز آلياتها الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.

وأشارت إلى أن الشبكة تعمل، في إطار تعاون وثيق بين أعضائها، على إعداد مشروع خطة عمل يهدف إلى تحقيق أربعة محاور رئيسية تتجلى في توسيع الشبكة وتعزيز انخراط الدول بإتاحة الفرصة للدول غير الأعضاء للانضمام إلى الشبكة كأعضاء أو بصفة مراقب، وفقًا لإعلان أسونسيون، إضافة إلى تعزيز الحوار وتعميق التفكير في إمكانية إحداث شبكات فرعية لتعزيز التعاون التقني بين الدول ذات السياقات المتشابهة.

وبالنسبة لإحداث منصة رقمية وأدوات تكنولوجية متطورة فإن مهمتها تتمثل في تطوير موقع إلكتروني مخصص ليكون مرجعًا للموارد والممارسات الفضلى، مما ييسر تبادل المعلومات بين الأعضاء وتسيير عمل الشبكة، ودعم الجهود الأممية، خاصة المساهمة في القطب المعرفي الافتراضي للآليات الوطنية، الذي نص القرار 33/51 لمجلس حقوق الإنسان على إحداثه تعزيزا لتبادل الخبرات بين هذه الآليات.

ولمواكبة الدول في إحداث وتعزيز آلياتها الوطنية، أوضحت بركان، أنه سيقدم الدعم للدول الراغبة في إحداث آليات وطنية، اعتمادًا على الإطار التوجيهي لمراكش كمرجع تقني للممارسات الفضلى عالميًا، إلى جانب تعزيز القدرات والتكوين المستمر ببرامج تدريبية مخصصة لمختلف الآليات الوطنية، مع إرساء شراكات مع وكالات الأمم المتحدة.

كما أبرت الكاتبة العامة أن الندوة الدولية الثالثة لهذه الآليات الوطنية، المقرر عقدها في لشبونة هذه السنة، ستكون محطة رئيسية لاعتماد برنامج عمل الشبكة وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال،

مجددة التزام المغرب بمواصلة جهوده لضمان إدارة فعالة وشاملة لهذه المبادرة، مع الحرص على تكاملها مع المبادرات القائمة، ودعوة الدول التي لم تنضم بعد إلى الشبكة إلى الالتحاق بها، باعتماد إعلان أسونسيون، والاستفادة من الفرص التي تتيحها لتعزيز قدراتها الوطنية في مجال تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

إذ أشادت الكاتبة العامة بمجهودات كافة الشركاء، لا سيما البرتغال وباراغواي، وأعضاء الشبكة الدولية، ومجموعة أصدقاء الآليات الوطنية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة مجموعة الحقوق العالمية، بتعاونهم الوثيق بين المندوبية الوزارية والبعثة الدائمة للمملكة المغربية بجنيف في دعم هذه المبادرة.

24دولة من أربع قارات

وحضر اللقاء الذي نظمته البعثة المغربية خبراء ومسؤولين معنيين بتعزيز الآليات الوطنية لتنفيذ حقوق الإنسان (NMIRFs) وتقديم التقارير والمتابعة.

وشكل هذا الحدث خطوة بارزة في تعزيز الشبكة الدولية لآليات حقوق الإنسان الوطنية، التي أُطلقت بمبادرة من المغرب وباراغواي والبرتغال. ومنذ عام 2022، اتخذت المملكة المبادرة لهيكلة هذه المنصة من خلال مؤتمر مراكش الذي أسفر عن إعلان مراكش وإنشاء الشبكة رسميا في إعلان أسونسيون في ماي 2024.

وتم تعيين المغرب منسقا للشبكة، وهو ملتزم بدعم إنشاء آليات حقوق الإنسان الوطنية في دول أخرى وتعزيز قدراتها من خلال مبادرات التدريب والتعاون. كما استضاف في أكتوبر 2024 النسخة العاشرة من حوار غليون، الذي أدى إلى اعتماد "إطار التوجيه لمراكش"، وهو وثيقة مرجعية تهدف إلى تحسين فعالية الآليات الوطنية لحقوق الإنسان.

وساهم هذا الحدث في تعزيز الدور الرئيسي للمغرب في هيكلة وتوسيع الشبكة. وفي هذا السياق، أشاد ممثلو باراغواي والبرتغال بمشاركة المملكة واعترافهم بدورها البارز في تنفيذ المشروع. ومن المتوقع أن يظهر هذا الاعتراف في التقارير والقرارات المقبلة لمجلس حقوق الإنسان.

وتضم الشبكة الدولية لآليات حقوق الإنسان الوطنية اليوم 24 دولة من أربع قارات، وقد أعلنت عن طموحها لتوسيع نطاقها بشكل أكبر. وستشكل "مؤتمر لشبونة" المزمع عقده هذا العام ،والذي يعد خطوة هامة لتعزيز هذه الديناميكية وجذب دول جديدة للمشاركة في هذه المبادرة.

https://www.ahdath.info/article/235735/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/%D9%88%D9%87%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-58-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81

وهبي يترأس الوفد المغربي في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

وحسب المندوبية الوزارية لحقوق الانسان , يترأس عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025 خلال الجزء الرفيع المستوى من

هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

وستشهد هذه الدورة تنظيم المملكة المغربية، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025.

وستقدم فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان. وسيشكل هذا اللقاء فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة للسيد هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير 2025.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها السيدة فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير2025.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

حدث كم
جريدة إلكترونية مغربية
HADATCOM

https://hadatcom.com/312554/

عبد اللطيف وهبي في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف: المملكة المغربية ماضية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان.

أكدت المملكة المغربية التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، رئيس الوفد المغربي المشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته يوم الاثنين 24 فبراير 2025 في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، أن المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية.

وفي هذا الصدد، أبرز السيد وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم تقريره بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

إلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، موضحا أن بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر السيد الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وبتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، شارك المغرب في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وانتخاب المغرب، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

وأشار السيد وزير العدل أيضا إلى استقبال بلدنا النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان(Glion X)، في أكتوبر 2024 انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

ووطنيا، أشار السيد الوزير إلى عدد من الأوراش ذات الصلة بحقوق الإنسان منها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل أربعة وعشرين مليونا، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

من جانب آخر، تحدث السيد الوزير عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب

دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إلى جانب ورش مراجعة مدونة الأسرة، تحت قيادة جلالة الملك، ووفق مقاربة تشاركية لتحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والقيام بمراجعات ذات ارتباط بالتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح السيد وزير العدل أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، وهي المقترحات، يضيف السيد الوزير، تسهر حاليا الحكومة على بلورتها في مبادرة تشريعية.

كما عرج السيد الوزير في كلمته على عدد من الأوراش المفتوحة مثل مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يهدف تحقيق ضمانات المحاكمة العدالة، والتوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، وحماية الفئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد بدائل عن الاعتقال والعقوبات البديلة، وتقوية الوسائل الالكترونية في مكافحة الجريمة.

إلى جانب القانون المتعلق بالعقوبات البديلة لتعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، وتصويت المغرب بإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وغيرها من المبادرات التي انخرط فيها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى انتخاب بلادنا نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا بأغلبية واسعة، وللرئاسة المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة.

Kafapress.ma
جريدة الكترونية مستقلة
kafapress.ma@gmail.com

https://kafapress.ma/191245.html

المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان

ترأس وزير العدل، عبداللطيف حموشي، الوفد المغربي المشارك في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

وذكر بلاغ صحفي، أن الوفد المغربي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025 خلال الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف نص البلاغ، توصلت "كفى بريس"، بنسخة منه، أن وزير العدل سيلقي عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

وستشهد هذه الدورة تنظيم المملكة المغربية، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه السيد وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية

للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025.

وستقدم فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان.

وسيشكل هذا اللقاء فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة لهشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير 2025.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير 2025.

ولفت البلاغ إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

https://ar.hibapress.com/details-604691.html

جنيف.. المغرب يعرض رؤيته لتعزيز حقوق الإنسان عبر الرياضة

هبة بريس

قدم المغرب، اليوم الخميس بجنيف، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان، رؤيته بشأن أهمية الرياضة في بناء مجتمع أكثر شمولية وانسجاما، مبرزا ضرورة استثمارها كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، في لقاء مواز نظمته المملكة العربية السعودية، حول موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، أن المغرب أصبح نموذجا في الحكامة الرياضية في إفريقيا والعالم، ومنخرط في تشكيل مستقبل الرياضة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضحت أن المغرب اكتسب هذا الوضع المتقدم بفضل الاهتمام الخاص الذي يوليه لإدماج مبادئ المساواة والتسامح والشمولية في مجال الممارسة الرياضية، لا سيما على مستوى المدارس والجامعات

بتنظيم أنشطة رياضية دامجة في سياق البطولات المدرسية، واعتماد مواثيق وقوانين تأديبية تفرض عقوبات في حال التصرفات التمييزية خلال المنافسات، مع إنشاء لجنة مخصصة لتقييم الممارسات الدامجة خلال الفعاليات الرياضية الكبرى.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية أن المغرب نجح في إدماج الرياضة ضمن استراتيجيته التنموية وجعلها أداة للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعاون الدولي، باعتماد سياسة شمولية وحكامة رياضية تساهم في استثمار الرياضة كمحزون إنساني للنهوض بحقوق الأفراد والمجتمعات.

ومن منطلق المفهوم الشامل للرياضة الذي يتجاوز البعد التنافسي، فإن الرياضة، تضيف بركان، تعد أداة فعالة لإرساء قيم السلامِ والحوار والتعاون، وأرضية مناسبة لتعزيز المثل الإنسانية مثل المساواة والاحترام والتضامن، مع تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الشمولية.

وبخصوص التجربة الوطنية، أوضحت بركان أن الولوج إلى الرياضة يعتبر أحد الحقوق الأساسية في الدستور وأن ثمة مقاربة مندمجة لتنمية الرياضة، مبنية على سياسات عمومية ترتبط بسياسات التربية والتعليم والصحة العمومية.

وقالت بركان إنه لذلك يطور المغرب البنيات التحتية الرياضية باعتبارها أساس الاندماج الاجتماعي وجزء من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الرياضة، مشيرة في هذا السياق إلى تشييد وتجهيز ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطوير منشآت رياضية في المجالين القروي وشبه الحضري، إضافة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كركيزة أساسية في سياساتها الرياضية، والنهوض بالرياضة النسائية.

وفي هذا الصدد، أوضحت أن سياسة المغرب في مجال البنية التحتية الرياضية لا تقتصر فقط على استضافة الأحداث العالمية مثل كأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا 2025، بل تمثل التزاما طويل الأمد بمقاربة ديمقراطية تعتمد على تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الشمولية، مشيرة في الآن نفسه إلى الاهتمام بالوقاية من التجاوزات والحوادث التي قد يعرفها المشهد الرياضي ومعالجتها بفعالية مع الحرص على الحد من حوادث الشغب والعنف في الملاعب.

وشكل هذا اللقاء، الذي التأم خلاله خبراء من منظمات دولية ومسؤولون حكوميون ورياضيون، مناسبة لتقاسم وجهات النظر والممارسات الجيدة في مجال إدماج مقاربة حقوق الإنسان في الرياضة.

https://kifache.com/%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%A3%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84

جنيف.. المغرب ضمن مأسسة الشبكة الدولية لأليات حقوق الانسان

حنان نواوري-صحفية متدربة

أكد وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، من جديد في كلمة ألقاها خلال افتتاح اللقاء رفيع المستوى المنظم من قبل المغرب بقصر الأمم المتحدة بجنيف على هامش الدورة الـ 58 لمجلس حقوق الإنسان، على ضرورة تشجيع إحداث وتعزيز هذه الآليات الوطنية، باعتبارها مؤسسات ذات أهمية بالغة لـ"ضمان التفاعل الفعال" مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وإجراءات ملموسة على المستوى الوطني.

وبحسب الوزير، فإنه لا بد من تعزيز مأسسة الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بتشجيع ودعم انخراط الدول في هذه المبادرة الرائدة، وبلورة خطة عمل واضحة للشبكة، سيتم تقديمها خلال الندوة الدولية الثالثة للآليات الوطنية
كما دعا إلى الترويج للإطار التوجيهي لمراكش، باعتباره مرجعا دوليا موحدا لتشجيع ودعم إحداث وتعزيز الآليات الوطنية، إضافة إلى متابعة تنفيذ القرار 51/33 لمجلس حقوق الإنسان، خصوصا المساهمة في القطب المعرفي الافتراضي للآليات الوطنية، لتبادل الخبرات والتجارب.

وذكر بأن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، سهرت على تنظيم النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان التي احتضنتها مراكش في أكتوبر 2024، ونظمت لأول مرة خارج دولة سويسرا.

وأشاد الوزير بدور كل من الباراغواي والبرتغال، اللتان تشاركان المغرب عضوية اللجنة التنفيذية للشبكة الدولية للآليات الوطنية، وكافة أعضاء هذه الشبكة، على العمل المتواصل الذي مكن من جعل الطموح المشترك بإحداث هذه الشبكة واقعا ملموسا، بما يعكس الالتزام الجماعي بتعزيز التعاون الدولي على مستوى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجال.

كما نوه بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على دعمها المستمر لتطوير ومأسسة تفاعل الدول مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

https://www.mcg24.com/171801.html

المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي ستنعقد في جنيف بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

حسب المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، سيرأس عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدة قطاعات حكومية ومؤسسات معنية. وسيلقي وهبي كلمة المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، الذي يشهد مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار المسؤولين في مجال حقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم.

وبحسب بلاغ صحافي ، سيجري وهبي لقاءات ثنائية مع نظرائه، خاصة من الدول العربية والإفريقية، إضافة إلى مسؤولين من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

كما ستنظم المملكة المغربية، بالتعاون مع كل من الباراغواي والبرتغال، لقاء موازٍ رفيع المستوى بعنوان "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير. ستقدم فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة في هذا الإطار لتسليط الضوء على التقدم المحرز في الشبكة الدولية للآليات الوطنية.

وفي سياق هذه الدورة، سيشارك المغرب بتقاسم تجربته في مجال "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، وذلك من خلال مداخلة يقدمها هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى يوم 25 فبراير.

بالإضافة إلى ذلك، ستنظم المملكة المغربية لقاء موازياً آخر يوم 27 فبراير بعنوان "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، حيث ستقدم فاطمة بركان مداخلة في هذا السياق.

تجسد هذه المشاركة التزام المملكة المغربية الثابت بالانخراط الفاعل في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ودورها الملموس في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما تجلى من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي، وتواصل تأكيده في المحافل الدولية ذات الصلة.

https://aldar.ma/387636.html

تسليط الضوء بجنيف على جهود المغرب لتحقيق المناصفة في المسؤولية القضائية

تم اليوم الخميس بجنيف، تسليط الضوء على جهود المغرب الرامية إلى تحقيق المناصفة في مجال المسؤولية القضائية، وذلك خلال احتفالية بمناسبة اليوم الدولي الرابع للقاضيات، نظمت على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان.

وخلال فعالية جانبية نظمتها قطر، استعرضت القاضية المغربية مينة السوكراتي، الرئيسة المنتخبة للجمعية الدولية للنساء القاضيات، الاهتمام المتزايد على المستويين العالمي والإقليمي بتعزيز دور القاضيات، وركزت على المبادرات التي اتخذها المغرب في هذا المجال.

واستشهدت رئيسة اتحاد قاضيات المغرب، على وجه الخصوص، بمبادرة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، مشيرة إلى أنه في إطار إصلاح وتطوير وتحديث المنظومة القضائية، اعتمد المجلس استراتيجية عمل 2021-2026 تشتمل على عدة اجراءات منها الا جراء 37 الهادف ا لى السعي نحو تحقيق المناصفة في مجال المسو ولية القضايية.

وأوضحت أنه تنزيلا لهذا الا جراء قرر المجلس احداث لجنة موضوعاتية مكونة من أعضاء المجلس تعنى بدراسة الا شكاليات والمعيقات التي تحول دون تنزيل الا جراء المذكور على ارض الواقع.

ويستمد هذا الإجراء شرعيته من دستور المملكة الذي يشير ا لى ضرورة السعي نحو المناصفة بين الرجال والنساء كما يستمد مشروعيته من خلال القوانين التنظيمية والالتزامات الدولية ذات الصلة، حسب ما أوضحته هذه القاضية بالمحكمة الإدارية بالدار البيضاء.

وأكدت أن مشاركة المرا ة في السلطة القضاي ية ليست مجرد حق ا ساسي فحسب، بل هي ضرورة لتعزيز العدالة بين الجنسين؛ مضيفة أن وجود القاضيات يثري النظام القضاي ي برو ى وخبرات متنوعة مما يسهم في تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

وأكدت أن تمثيل المرا ة في المناصب القضاي ية يعزز ثقة المجتمع في النظام القضاي ي ويضمن مراعاة احتياجات وتطلعات جميع في اته.

وعلى الصعيد الدولي، ذكرت السيدة السوكراتي باعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة في ا بريل 2021 قرارا بتخصيص العاشر من شهر مارس يوما دوليا للقاضيات، وذلك بناء على مبادرة قدمتها دولة قطر. ويهدف هذا اليوم ا لى تسليط الضوء على انجازات القاضيات وتعزيز مشاركتهن في النظم القضاي ية حول العالم.

كما تطرقت أيضا لمبادرة المرا ة في القيادة في القانون (WILIL) لتمكين القاضيات وتعزيز التنوع والمساواة بين الجنسين في القضاء.

وأبرزت أنه كجزء من هذه المبادرة، أقامت الجمعية الدولية للنساء للقاضيات شراكة مع عدة فروع لها لمعالجة الحواجز وتطوير حلول قابلة للتنفيذ، وذلك من ا جل خلق بيي ة تمكن القاضيات من الارتقاء والازدهار وتحقيق التكافو بين الجنسين، وخاصة في المحاكم العليا.

وتهدف هذه الفعالية الجانبية، التي جمعت ممثلي الحكومات والمختصين في القانون والقضاة وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والفاعلين في المجتمع المدني، إلى معالجة هذه التحديات من خلال تسليط الضوء على الاستراتيجيات والمبادرات الناجحة التي أدت بشكل فعال إلى تحسين تمثيلية المرأة في الأنظمة القضائية.

كما توخت تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والحلول التعاونية لتعزيز مشاركة المرأة في الأنظمة القضائية بجميع أنحاء العالم.

https://www.menara.ma/article/%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82

تسليط الضوء بجنيف على جهود المغرب لتحقيق المناصفة في المسؤولية القضائية

تم اليوم الخميس بجنيف، تسليط الضوء على جهود المغرب الرامية إلى تحقيق المناصفة في مجال المسؤولية القضائية، وذلك خلال احتفالية بمناسبة اليوم الدولي الرابع للقاضيات، نظمت على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان.

وخلال فعالية جانبية نظمتها قطر، استعرضت القاضية المغربية مينة السوكراتي، الرئيسة المنتخبة للجمعية الدولية للنساء القاضيات، الاهتمام المتزايد على المستويين العالمي والإقليمي بتعزيز دور القاضيات، وركزت على المبادرات التي اتخذها المغرب في هذا المجال.

واستشهدت رئيسة اتحاد قاضيات المغرب، على وجه الخصوص، بمبادرة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، مشيرة إلى أنه في إطار إصلاح وتطوير وتحديث المنظومة القضائية، اعتمد المجلس استراتيجية عمل 2021-2026 تشتمل على عدة اجراءات منها الاجراء 37 الهادف الى السعي نحو تحقيق المناصفة في مجال المسؤولية القضائية.

وأوضحت أنه تنزيلا لهذا الاجراء قرر المجلس احداث لجنة موضوعاتية مكونة من أعضاء المجلس تعنى بدراسة الاشكاليات والمعيقات التي تحول دون تنزيل الاجراء المذكور على ارض الواقع.

ويستمد هذا الإجراء شرعيته من دستور المملكة الذي يشير الى ضرورة السعي نحو المناصفة بين الرجال والنساء كما يستمد مشروعيته من خلال القوانين التنظيمية والالتزامات الدولية ذات الصلة، حسب ما أوضحته هذه القاضية بالمحكمة الإدارية بالدار البيضاء.

وأكدت أن مشاركة المرأة في السلطة القضائية ليست مجرد حق أساسي فحسب، بل هي ضرورة لتعزيز العدالة بين الجنسين؛ مضيفة أن وجود القاضيات يثري النظام القضائي برؤى وخبرات متنوعة مما يسهم في تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

وأكدت أن تمثيل المرأة في المناصب القضائية يعزز ثقة المجتمعفي النظام القضائي ويضمن مراعاة احتياجات وتطلعات جميع فآته.

وعلى الصعيد الدولي، ذكرت السيدة السوكراتي باعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة في أبريل 2021 قرارا بتخصيص العاشر من شهر مارس يوما دوليا للقاضيات، وذلك بناء على مبادرة قدمتها دولة قطر. ويهدف هذا اليوم الى تسليط الضوء على انجازات القاضيات وتعزيز مشاركتهن في النظم القضائية حول العالم.

كما تطرقت أيضا لمبادرة المرأة في القيادة في القانون (WILIL) لتمكين القاضيات وتعزيز التنوع والمساواة بين الجنسين في القضاء.

وأبرزت أنه كجزء من هذه المبادرة، أقامت الجمعية الدولية للنساء للقاضيات شراكة مع عدة فروع لها لمعالجة الحواجز وتطوير حلول قابلة للتنفيذ، وذلك من اجل خلق بيئة تمكن القاضيات من الارتقاء والازدهار وتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وخاصة في المحاكم العليا.

وتهدف هذه الفعالية الجانبية، التي جمعت ممثلي الحكومات والمختصين في القانون والقضاة وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والفاعلين في المجتمع المدني، إلى معالجة هذه التحديات من خلال تسليط الضوء على الاستراتيجيات والمبادرات الناجحة التي أدت بشكل فعال إلى تحسين تمثيلية المرأة في الأنظمة القضائية.

كما توخت تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والحلول التعاونية لتعزيز مشاركة المرأة في الأنظمة القضائية بجميع أنحاء العالم.

https://anwarpress.com/600226/

إشادة أممية بجهود المغرب في مجال حماية الأطفال

في مجال حماية الأطفال بإشادة إيجابية في تقرير مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيا، والذي تم تقديمه خلال أشغال الدورة الـ 58 لمجلس حقوق الإنسان، المنعقدة بجنيف إلى غاية الرابع من أبريل القادم.

وأبرزت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في بلاغ لها، أن هذه الإشادة تعكس "الالتزام الدائم للمملكة المغربية بمنع ومكافحة استغلال الأطفال، ولا سيما في سياقات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية."

وذكرت المندوبية بأنه، وفي سياق تفاعله مع المقررة الخاصة بمناسبة إعداد تقريرها، عرض المغرب آليات وقائية صارمة، تتضمن انتقاء دقيقا لأفراد البعثات العسكرية، وتدريبات متخصصة حول حماية المدنيين، وحملات تحسيس حول حقوق الطفل.

وأشار المصدر ذاته إلى أن القوات المسلحة الملكية قامت بوضع نظام تناوب نصف سنوي للحد من مخاطر حدوث تجاوزات، بالإضافة إلى إرسال محققين وطنيين في مسرح العمليات الأممية، مسجلا أن هذه التدابير ترافقها أنشطة مدنية-عسكرية تهدف إلى تحسين ظروف عيش الأطفال المتضررين من النزاعات.

وعلى الصعيد القانوني، ذك ر المغرب بإطاره التشريعي المتقدم، ولا سيما القانون رقم 27-14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، والذي يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة. ويتضمن هذا القانون عقوبات مشددة ضد مرتكبي جرائم الاستغلال، ويعزز حقوق الضحايا في التعويض والإدماج الاجتماعي.

كما أطلق المغرب، يضيف المصدر ذاته، منصة رقمية "E-Signalement"لضمان التبليغ الآمن والمركزي عن الانتهاكات، ما يسهم في المتابعة الفعالة والشفافة للحالات المسجلة.

وسلطت المساهمة المغربية الضوء أيضا على التحديات المستمرة، مثل صعوبة التعرف على الجناة في ظل غياب أدلة الحمض النووي، والتحديات الاجتماعية المرتبطة بوصم الضحايا. ولمعالجة هذه الإشكالية، دعا المغرب إلى تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما من خلال إرساء آليات قضائية مستقلة ت عنى بالتحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضمن السياقات التي تناولها التقرير، بهدف سد الثغرات المرتبطة بالحصانة الوظيفية وتقليص مستويات الإفلات من العقاب في مناطق الأزمات.

وتأتي هذه الإشادة من قبل المقررة الخاصة في سياق الدور الريادي الذي يلعبه المغرب في مجال حقوق الإنسان. فبصفتها طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، تعمل المملكة بانتظام على إدماج التوصيات الأممية في الإصلاحات التي تنجزها.

ويتجلى ذلك في عدة مبادرات، من بينها إنشاء خلايا استقبال بالمحاكم، مدعومة بـ 300 مساعد اجتماعي مؤهل، بالإضافة إلى توفير خط أخضر مجاني للإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال.

ولفتت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان إلى أنه، وبشكل عام، فإن الإشارة الإيجابية إلى المغرب في تقرير المقررة الخاصة تعكس انسجاما بين الديناميات الوطنية والدولية في هذا المجال. كما تبرز التطورات التشريعية والتدابير التي عرفتها المملكة، إلى جانب دورها الفعال على الساحة الدولية.

وخلصت إلى أنه، ورغم استمرار التحديات، خصوصا في مناطق النزاعات، فإن النموذج المغربي ي مثل مقاربة متكاملة تجمع بين الوقاية والتدابير الزجرية والتعاون العابر للحدود، مع دعوة المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لحماية الفئات الأكثر هشاشة .

https://www.danapress.ma/63906

جنيف.. المغرب يقدم رؤيته للرياضة كقاطرة لتعزيز حقوق الإنسان

أكدت فاطمة بركان الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن المغرب يعتبر الرياضة أداة محورية لتعزيز حقوق الإنسان، من خلال ترسيخ قيم التسامح والمساواة والشمولية، وجعلها وسيلة لتحقيق الاندماج الاجتماعي والتنمية المستدامة. وشددت على أن الرياضة لا تقتصر على الجانب التنافسي، بل تتجاوز ذلك لتشكل فضاءً لتكريس مبادئ المواطنة والتضامن والعيش المشترك.

جاء ذلك خلال مشاركتها في اللقاء الموازي الذي نظمته المملكة العربية السعودية، يوم الأربعاء 27 فبراير، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، تحت عنوان "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان". حيث قدمت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مداخلة سلطت من خلالها الضوء على التجربة المغربية في توظيف الرياضة كرافعة مجتمعية وإنسانية.

وأشارت فاطمة بركان أن المغرب قطع أشواطًا متقدمة في مجال الحكامة الرياضية، عبر دمج مبادئ المساواة والتسامح في الممارسة الرياضية، خاصة في المدارس والجامعات، من خلال تنظيم بطولات رياضية دامجة، واعتماد مواثيق تأديبية صارمة لمواجهة أي تصرفات تمييزية، مع إنشاء لجنة مختصة بتقييم مدى شمولية الفعاليات الرياضية الكبرى.

وأبرزت بركان أن المغرب لا ينظر إلى الرياضة كقطاع منعزل، بل كجزء أساسي من سياسات التربية والتعليم والصحة العمومية، حيث ينص الدستور المغربي على اعتبار الولوج إلى الرياضة حقًا أساسيًا. كما أن تطوير البنيات التحتية الرياضية يشكل إحدى ركائز هذه السياسة، سواء عبر تشييد ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أو توسيع المنشآت الرياضية في المناطق القروية وشبه الحضرية، مع إعطاء أهمية خاصة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيع الرياضة النسائية.

وفي سياق استضافة المغرب لكأس أمم إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، أوضحت المتدخلة أن المملكة لا تعتبر تطوير بنياتها الرياضية مجرد استعداد لهذه التظاهرات، بل التزامًا استراتيجيًا طويل الأمد يهدف إلى تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الإدماج الاجتماعي، مؤكدة في الوقت نفسه أن التصدي للعنف والشغب الرياضي يشكل جزءًا أساسيًا من هذه الرؤية، عبر وضع آليات فعالة للوقاية والتدخل عند الحاجة.

هذا وفي ختام كلمتها، أكدت بركان على أن المغرب يراهن على الرياضة ليس فقط لتحقيق الإنجازات الرياضية، بل لجعلها مشروعًا مجتمعيًا يعزز حقوق الأفراد والمجتمعات، ويساهم في بناء مجتمع أكثر انسجامًا وتسامحًا.

https://www.alnahar.ma/67498.html

المغرب يدعو إلى استثمار الرياضة في تعزيز حقوق الإنسان والمساواة

قدم المغرب بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف رؤيته حول أهمية الرياضة في بناء مجتمع أكثر شمولية وانسجاما، داعيا إلى استثمار الرياضة كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة.

جاء ذلك في اللقاء الموازي الذي نظم من قبل البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات الرياضية وحقوق الإنسان، حول موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان."

التزام مشترك من أجل رياضة شاملة

سلط المشاركون في هذا اللقاء الضوء على الرياضة كأداة للتسامح والشمولية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث أبرزوا في مداخلات متنوعة مبادرات وأفضل الممارسات التي تهدف إلى تعزيز التنوع في الرياضة وضمان تكافؤ الفرص للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة.

وقالت فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، إن "المغرب أصبح من بين البلدان المتقدمة في الحكامة الرياضية في إفريقيا والعالم، لأنه يولي اهتماما خاصا بإدماج مبادئ المساواة والتسامح والشمولية في مجال الممارسة الرياضية، لا سيما على مستوى المدارس والجامعات،

بتنظيم أنشطة رياضية دامجة في سياق البطولات المدرسية، واعتماد مواثيق وقوانين تأديبية تفرض عقوبات في حال التصرفات التمييزية خلال المنافسات، مع إنشاء لجنة مخصصة لتقييم الممارسات الدامجة خلال الفعاليات الرياضية الكبرى.”

وأكدت المتدخلة أن المغرب نجح في إدماج الرياضة ضمن استراتيجيته التنموية وجعلها أداة للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعاون الدولي، باعتماد سياسة شمولية وحكامة رياضية تساهم في استثمار الرياضة كمخزون إنساني للنهوض بحقوق الأفراد والمجتمعات.

وأشارت فاطمة بركان إلى أن الرياضة تعد أداة فعالة لإرساء قيم السلام والحوار والتعاون. وبحسب قولها، فإن الرياضة تمثل أرضية مناسبة لتعزيز المبادئ الإنسانية مثل المساواة والاحترام والتضامن، كما تساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الشمولية.

التجربة الوطنية في المغرب

وفيما يخص التجربة الوطنية، أوضحت بركان أن الولوج إلى الرياضة يعتبر أحد الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور المغربي، وأن هناك مقاربة مندمجة لتنمية الرياضة، ترتبط بسياسات عمومية تشمل التربية والتعليم والصحة العمومية.

وأشارت إلى أن المغرب يعتني بتطوير البنية التحتية الرياضية باعتبارها حجر الزاوية للاندماج الاجتماعي وجزءاً أساسياً من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الرياضة. وفي هذا الإطار، تم بناء وتجهيز ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى تطوير منشآت رياضية في المجالين القروي وشبه الحضري. كما لفتت المتحدثة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كركيزة أساسية في السياسات الرياضية، والنهوض بالرياضة النسائية.

وفي السياق ذاته، أوضحت بركان أن سياسة المغرب في تطوير البنية التحتية الرياضية لا تقتصر على استضافة الأحداث العالمية مثل كأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا 2025، بل هي جزء من التزام طويل الأمد بمقاربة ديمقراطية تعتمد على تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الشمولية. وأكدت أهمية الوقاية من التجاوزات والحوادث في المشهد الرياضي ومعالجتها بفعالية، مع الحرص على الحد من حوادث الشغب والعنف في الملاعب.

https://alhadat.ma/241067/amp

المغرب يقدم في جنيف رؤيته للرياضة كمحفز لحقوق الإنسان

قدم المغرب، اليوم الخميس بجنيف، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان، رؤيته بشأن أهمية الرياضة في بناء مجتمع أكثر شمولية وانسجاما، مبرزا ضرورة استثمارها كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة. وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، في لقاء مواز نظمته المملكة العربية السعودية، حول موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، أن المغرب أصبح نموذجا في الحكامة الرياضية في إفريقيا والعالم، ومنخرط في تشكيل مستقبل الرياضة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضحت أن المغرب اكتسب هذا الوضع المتقدم بفضل الاهتمام الخاص الذي يوليه لإدماج مبادئ المساواة والتسامح والشمولية في مجال الممارسة الرياضية، لا سيما على مستوى المدارس والجامعات بتنظيم أنشطة رياضية دامجة في سياق البطولات المدرسية، واعتماد مواثيق وقوانين تأديبية تفرض عقوبات في حال التصرفات التمييزية خلال المنافسات، مع إنشاء لجنة مخصصة لتقييم الممارسات الدامجة خلال الفعاليات الرياضية الكبرى.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية أن المغرب نجح في إدماج الرياضة ضمن استراتيجيته التنموية وجعلها أداة للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعاون الدولي، باعتماد سياسة شمولية وحكامة رياضية تساهم في استثمار الرياضة كمحزون إنساني للنهوض بحقوق الأفراد والمجتمعات.

ومن منطلق المفهوم الشامل للرياضة الذي يتجاوز البعد التنافسي، فإن الرياضة، تضيف السيدة بركان، تعد أداة فعالة لإرساء قيم السلام والحوار والتعاون، وأرضية مناسبة لتعزيز المثل الإنسانية مثل المساواة والاحترام والتضامن، مع تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الشمولية.

وبخصوص التجربة الوطنية، أوضحت السيدة بركان أن الولوج إلى الرياضة يعتبر أحد الحقوق الأساسية في الدستور وأن ثمة مقاربة مندمجة لتنمية الرياضة، مبنية على سياسات عمومية ترتبط بسياسات التربية والتعليم والصحة العمومية.

وقالت السيدة بركان إنه لذلك يطور المغرب البنيات التحتية الرياضية باعتبارها أساس الاندماج الاجتماعي وجزء من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الرياضة، مشيرة في هذا السياق إلى تشييد وتجهيز ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطوير منشآت رياضية في المجالين القروي وشبه الحضري، إضافة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كركيزة أساسية في سياساتها الرياضية، والنهوض بالرياضة النسائية.

وفي هذا الصدد، أوضحت أن سياسة المغرب في مجال البنية التحتية الرياضية لا تقتصر فقط على استضافة الأحداث العالمية مثل كأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا 2025، بل تمثل التزاما طويل الأمد بمقاربة ديمقراطية تعتمد على تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الشمولية، مشيرة في الآن نفسه إلى الاهتمام بالوقاية من التجاوزات والحوادث التي قد يعرفها المشهد الرياضي ومعالجتها بفعالية مع الحرص على الحد من حوادث الشغب والعنف في الملاعب. وشكل هذا اللقاء، الذي التأم خلاله خبراء من منظمات دولية ومسؤولون حكوميون ورياضيون، مناسبة لتقاسم وجهات النظر والممارسات الجيدة في مجال إدماج مقاربة حقوق الإنسان في الرياضة.

https://anbaetv.ma/1130257

جنيف.. المغرب يؤكد التزامه بتعزيز حقوق الإنسان

أكد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل المغربي، التزام المملكة الراسخ بتعزيز حقوق الإنسان، سواء على المستوى الوطني أو من خلال انخراطها الفعّال في المبادرات الدولية ذات الصلة، مشددًا على أن المغرب يعتمد نهجًا شاملًا ومتوازنًا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ السلم والاستقرار على الصعيد العالمي. جاء ذلك خلال كلمة ألقاها الوزير وهبي اليوم الاثنين، أمام الجزء رفيع المستوى من الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بمدينة جنيف السويسرية، حيث سلط الضوء على الإصلاحات الحقوقية التي تشهدها المملكة تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس :

واستعرض وزير العدل التفاعل الإيجابي للمغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، مشيرًا إلى الحوار التفاعلي الذي أجراه المغرب مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في سبتمبر 2024، إضافة إلى تقديمه تقريرًا حول المراجعة الوطنية الشاملة لتطبيق إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عامًا من اعتماده. كما يستعد المغرب حاليًا لإعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا السياق، شدد وهبي على أهمية التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مشيرًا إلى أن المغرب يأمل في التوافق على زيارات متوازنة ومستقلة للوقوف على واقع حقوق الإنسان في البلاد، فضلًا عن دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مواجهة التحديات الحقوقية العالمية. وأكد الوزير أن المملكة تواصل ريادتها في تعزيز الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مذكرًا بالمبادرة المشتركة التي أطلقها المغرب مع الأرجنتين وفرنسا وساموا لتعزيز التصديق على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، بالإضافة إلى انخراطه في المبادرة الدولية للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب. وفي خطوة أخرى تعزز موقعه الدولي، شارك المغرب، بالتنسيق مع

البرتغال والباراغواي، في تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية لتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، والتي تم إطلاقها في مايو 2024. وقد تم انتخاب المغرب، ممثلًا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقًا لهذه الشبكة، ما يعكس الثقة الدولية في قدراته الحقوقية. كما استضاف المغرب النسخة العاشرة من "حوار جليون لحقوق الإنسان" في أكتوبر 2024، والتي انتهت باعتماد "الإطار التوجيهي لمراكش"، الرامي إلى تطوير آليات وطنية فعّالة في مجال حقوق الإنسان. ولم تغفل كلمة وهبي استعراض الإصلاحات القانونية والتشريعية التي تشهدها المملكة لتعزيز حقوق الإنسان، وفي مقدمتها ورش مراجعة مدونة الأسرة، الذي يتم وفق مقاربة تشاركية تهدف إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والمواءمة مع التحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية. وأشار الوزير إلى أن الهيئة المكلفة بالمراجعة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان المصلحة الفضلى للطفل. كما أشار إلى مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، الذي يسعى إلى تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وتحقيق التوازن بين سلطات الاتهام وحقوق باقي الأطراف، إلى جانب تقنين بدائل الاعتقال الاحتياطي وتقوية الأدوات الإلكترونية لمكافحة الجريمة. وفي السياق ذاته، سلط وهبي الضوء على اعتماد قانون العقوبات البديلة، الذي يهدف إلى جعل العدالة الجنائية أكثر إنسانية، مؤكدًا تصويت المغرب لصالح قرار الأمم المتحدة بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في خطوة تعكس التزامه المتواصل بتعزيز الحقوق الأساسية. وتطرق وزير العدل في كلمته أيضًا إلى الإصلاحات الاجتماعية الكبرى التي تبناها المغرب، وعلى رأسها تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل 24 مليون مستفيد، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية للقطاع الصحي، وهو ما انعكس إيجابيًا على موقع المغرب على الصعيد الدولي، حيث انتخب لرئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024. كما شدد وهبي على الجهود التي تبذلها المملكة في دعم الفئات الهشة، بما في ذلك تمكين النساء ضحايا العنف، وتعزيز الحماية الاجتماعية لكبار السن، والنهوض بحقوق الطفل، إلى جانب تحسين الحق في التعليم والسكن. هذه الجهود مكنت المغرب من التقدم بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية وفق تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلى جانب الإنجازات الحقوقية والتشريعية، عزز المغرب حضوره في الساحة الدولية من خلال انتخابه نائبًا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا، فضلًا عن رئاسته المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة، ما يعكس ثقة المجتمع الدولي في جهوده لمكافحة الجريمة العابرة للحدود وتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وتأتي مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف لتؤكد التزامه الثابت بالنهوض بحقوق الإنسان وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وبينما تواصل المملكة تنفيذ إصلاحات عميقة على المستويين التشريعي والاجتماعي، فإن تفاعلها الإيجابي مع الآليات الأممية وانخراطها في المبادرات الدولية يؤكد موقعها كفاعل أساسي في تعزيز المنظومة الحقوقية العالمية .

https://almoujtamaa.ma/42113-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D8%A9-/%D9%83%D9%85%D8%AD%D9%81

المغرب يقدم في جنيف رؤيته للرياضة كمحفز لحقوق الإنسان

قدم المغرب، اليوم الخميس بجنيف، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان، رؤيته بشأن أهمية الرياضة في بناء مجتمع أكثر شمولية وانسجاما، مبرزا ضرورة استثمارها كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، في لقاء مواز نظمته المملكة العربية السعودية، حول موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، أن المغرب أصبح نموذجا في الحكامة الرياضية في إفريقيا والعالم، ومنخرط في تشكيل مستقبل الرياضة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضحت أن المغرب اكتسب هذا الوضع المتقدم بفضل الاهتمام الخاص الذي يوليه لإدماج مبادئ المساواة والتسامح والشمولية في مجال الممارسة الرياضية، لا سيما على مستوى المدارس والجامعات بتنظيم أنشطة رياضية دامجة في سياق البطولات المدرسية، واعتماد مواثيق وقوانين تأديبية تفرض عقوبات في حال التصرفات التمييزية خلال المنافسات، مع إنشاء لجنة مخصصة لتقييم الممارسات الدامجة خلال الفعاليات الرياضية الكبرى.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية أن المغرب نجح في إدماج الرياضة ضمن استراتيجيته التنموية وجعلها أداة للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعاون الدولي، باعتماد سياسة شمولية وحكامة رياضية تساهم في استثمار الرياضة كمحزون إنساني للنهوض بحقوق الأفراد والمجتمعات.

ومن منطلق المفهوم الشامل للرياضة الذي يتجاوز البعد التنافسي، فإن الرياضة، تضيف السيدة بركان، تعد أداة فعالة لإرساء قيم السلامِ والحوار والتعاون، وأرضية مناسبة لتعزيز المثل الإنسانية مثل المساواة والاحترام والتضامن، مع تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الشمولية.

وبخصوص التجربة الوطنية، أوضحت السيدة بركان أن الولوج إلى الرياضة يعتبر أحد الحقوق الأساسية في الدستور وأن ثمة مقاربة مندمجة لتنمية الرياضة، مبنية على سياسات عمومية ترتبط بسياسات التربية والتعليم والصحة العمومية.

وقالت السيدة بركان إنه لذلك يطور المغرب البنيات التحتية الرياضية باعتبارها أساس الاندماج الاجتماعي وجزء من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الرياضة، مشيرة في هذا السياق إلى تشييد وتجهيز ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطوير منشآت رياضية في المجالين القروي

وشبه الحضري، إضافة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كركيزة أساسية في سياساتها الرياضية، والنهوض بالرياضة النسائية.

وفي هذا الصدد، أوضحت أن سياسة المغرب في مجال البنية التحتية الرياضية لا تقتصر فقط على استضافة الأحداث العالمية مثل كأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا2025 ، بل تمثل التزاما طويل الأمد بمقاربة ديمقراطية تعتمد على تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الشمولية، مشيرة في الآن نفسه إلى الاهتمام بالوقاية من التجاوزات والحوادث التي قد يعرفها المشهد الرياضي ومعالجتها بفعالية مع الحرص على الحد من حوادث الشغب والعنف في الملاعب.

وشكل هذا اللقاء، الذي التأم خلاله خبراء من منظمات دولية ومسؤولون حكوميون ورياضيون، مناسبة لتقاسم وجهات النظر والممارسات الجيدة في مجال إدماج مقاربة حقوق الإنسان في الرياضة.

https://www.likpress.ma/?p=55087

جنيف .. المغرب يبرز أوراشه الوطنية الإصلاحية والتزاماته بتعزيز حقوق الإنسان

أكدت المملكة المغربية التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان، إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، رئيس الوفد المغربي المشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته اليوم الاثنين، في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، أن المملكة المغربية ماضية، تحت قيادة الملك محمد السادس، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية.

وأبرز وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم تقريره بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

إلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، موضحا أن بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وبتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، شارك المغرب في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وانتخاب المغرب، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

وأكد وزير العدل في الأخير إلى استقبال المغرب النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان(Glion X)، في أكتوبر 2024، انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

https://www.maroc24.com/tag/%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-/%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9

تعزيز حقوق الإنسان والمساواة

المغرب يقدم في جنيف رؤيته للرياضة كمحفز لحقوق الإنسان

27فبراير 2025 - 18:33

قدم المغرب، اليوم الخميس بجنيف، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان، رؤيته بشأن أهمية الرياضة في بناء مجتمع أكثر شمولية وانسجاما، مبرزا ضرورة استثمارها كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة. وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، في لقاء مواز نظمته المملكة العربية السعودية، حول موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، أن المغرب أصبح نموذجا في الحكامة الرياضية في إفريقيا والعالم، ومنخرط في تشكيل مستقبل الرياضة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضحت أن المغرب اكتسب هذا الوضع المتقدم بفضل الاهتمام الخاص الذي يوليه لإدماج مبادئ المساواة والتسامح والشمولية في مجال الممارسة الرياضية، لا سيما على مستوى المدارس والجامعات بتنظيم أنشطة رياضية دامجة في سياق البطولات المدرسية، واعتماد مواثيق وقوانين تأديبية تفرض عقوبات في حال التصرفات التمييزية خلال المنافسات، مع إنشاء لجنة مخصصة لتقييم الممارسات الدامجة خلال الفعاليات الرياضية الكبرى.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية أن المغرب نجح في إدماج الرياضة ضمن استراتيجيته التنموية وجعلها أداة للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعاون الدولي، باعتماد سياسة شمولية وحكامة رياضية تساهم في استثمار الرياضة كمحزون إنساني للنهوض بحقوق الأفراد والمجتمعات. ومن منطلق المفهوم الشامل للرياضة الذي يتجاوز البعد التنافسي، فإن الرياضة، تضيف السيدة بركان، تعد أداة فعالة لإرساء قيم السلام والحوار والتعاون، وأرضية مناسبة لتعزيز المثل الإنسانية مثل المساواة والاحترام والتضامن، مع تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الشمولية.

وبخصوص التجربة الوطنية، أوضحت السيدة بركان أن الولوج إلى الرياضة يعتبر أحد الحقوق الأساسية في الدستور وأن ثمة مقاربة مندمجة لتنمية الرياضة، مبنية على سياسات عمومية ترتبط بسياسات التربية والتعليم والصحة العمومية.

وقالت السيدة بركان إنه لذلك يطور المغرب البنيات التحتية الرياضية باعتبارها أساس الاندماج الاجتماعي وجزء من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الرياضة، مشيرة في هذا السياق إلى تشييد وتجهيز ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطوير منشآت رياضية في المجالين القروي وشبه الحضري، إضافة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كركيزة أساسية في سياساتها الرياضية، والنهوض بالرياضة النسائية.

وفي هذا الصدد، أوضحت أن سياسة المغرب في مجال البنية التحتية الرياضية لا تقتصر فقط على استضافة الأحداث العالمية مثل كأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا 2025، بل تمثل التزاما طويل الأمد بمقاربة ديمقراطية تعتمد على تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الشمولية، مشيرة في الآن نفسه إلى الاهتمام بالوقاية من التجاوزات والحوادث التي قد يعرفها المشهد الرياضي ومعالجتها بفعالية مع الحرص على الحد من حوادث الشغب والعنف في الملاعب. وشكل هذا اللقاء، الذي التأم خلاله خبراء من منظمات دولية ومسؤولون حكوميون ورياضيون، مناسبة لتقاسم وجهات النظر والممارسات الجيدة في مجال إدماج مقاربة حقوق الإنسان في الرياضة.

https://almindar.ma/page/421

المغرب يقدم في جنيف رؤيته للرياضة كمحفز لحقوق الإنسان

قدم المغرب رؤيته بشأن أهمية الرياضة في بناء مجتمع أكثر شمولية وانسجاما، داعيا إلى ضرورة استثمارها كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة.

ففي اللقاء الموازي الذي نظمته المملكة العربية السعودية الأربعاء 27 فبراير 2025 على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان التي انطلقت في جنيف الاثنين 24 فبراير 2025، شارك المغرب بمداخلة حول موضوع « التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان »، قدمتها السيدة فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

وقالت السيدة الكاتبة العامة إن المغرب أصبح من بين البلدان المتقدمة في الحكامة الرياضية في إفريقيا والعالم، لأنه يولي اهتماما خاصا بإدماج مبادئ المساواة والتسامح والشمولية في مجال الممارسة الرياضية، لا سيما على مستوى المدارس والجامعات بتنظيم أنشطة رياضية دامجة في سياق البطولات المدرسية، واعتماد مواثيق وقوانين تأديبية تفرض عقوبات في حال التصرفات التمييزية خلال المنافسات، مع إنشاء لجنة مخصصة لتقييم الممارسات الدامجة خلال الفعاليات الرياضية الكبرى.

وأكدت أن المغرب نجح في إدماج الرياضة ضمن استراتيجيته التنموية وجعلها أداة للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعاون الدولي، باعتماد سياسة شمولية وحكامة رياضية تساهم في استثمار الرياضة كمحزون إنساني للنهوض بحقوق الأفراد والمجتمعات.

ومن منطلق المفهوم الشامل للرياضة الذي يتجاوز البعد التنافسي، فإن الرياضة، تضيف السيدة بركان، تعد أداة فعالة لإرساء قيم السلامِ والحوار والتعاون، وأرضيةً مناسبة لتعزيز المُثُل الإنسانية مثل المساواة والاحترام والتضامن، مع تقليصِ الفوارق الاجتماعية وتعزيزِ الشمولية.

وبالنسبة للتجربة الوطنية، أوضحت السيدة بركان أن الولوج إلى الرياضة يعتبر أحد الحقوق الأساسية في الدستور وأن ثمة مقاربة مندمجة لتنمية الرياضة، مبنية على سياسات عمومية ترتبط بسياسات التربية والتعليم والصحة العمومية.

إذ يعتني المغرب بتطوير البنية التحتية الرياضية باعتبارها أساس الاندماج الاجتماعي وجزء من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الرياضة، وتم تشييد وتجهيز ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطوير منشآت رياضية في المجالين القروي وشبه الحضري، إضافة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كركيزة أساسية في سياساتها الرياضية، والنهوض بالرياضة النسائية

وفي هذا الصدد، أوضحت السيدة بركان أن سياسة المغرب في مجال البنية التحتية الرياضية لا تقتصر فقط على استضافة الأحداث العالمية مثل كأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا 2025، بل تمثل التزاما طويل الأمد بمقاربة ديمقراطية تعتمد على تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الشمولية، مشيرة في الآن نفسه إلى الاهتمام بالوقاية من التجاوزات والحوادث التي قد يعرفها المشهد الرياضي ومعالجتها بفعالية مع الحرص على الحد من حوادث الشغب والعنف في الملاعب.

https://kawalisserif.com/2025/02/21/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-58-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5

المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

يشارك المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025، برئاسة وزير العدل عبد اللطيف وهبي. وسيُلقي وهبي كلمة باسم المملكة ويعقد لقاءات لتعزيز التعاون في حقوق الإنسان.

تنظم المغرب، بشراكة مع الباراغواي والبرتغال، لقاء موازيا بعنوان : "الشبكة الدولية للآليات الوطنية: تعزيز التعاون وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، كما ستسلط فاطمة بركان الضوء على التقدم المحرز في هذا المجال.

https://machahid24.com/politique/455763.html

بوفد هام.. المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

سيشارك المغرب في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

ويترأس عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وستشهد هذه الدورة تنظيم المملكة المغربية، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه السيد وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير 2025.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، تقدمها فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

https://ar.pressbee.net/show9264698.html?title=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-58-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان ..اخبار محلية

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

ويترأس السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025 خلال الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري السيد وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

وستشهد هذه الدورة تنظيم المملكة المغربية، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه السيد وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025.

وستقدم السيدة فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان. وسيشكل هذا اللقاء فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة للسيد هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير 2025.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها السيدة فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير2025.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

https://anwarpress.com/599621/

مشاركة المملكة المغربية في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

ويترأس السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025 خلال الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري السيد وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

وستشهد هذه الدورة تنظيم المملكة المغربية، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه السيد وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025.

وستقدم السيدة فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية

للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان. وسيشكل هذا اللقاء فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة للسيد هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير 2025.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها السيدة فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير2025.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

/https://assafir24.ma/187400

المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي ستنعقد في جنيف من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، سيرأس الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدة قطاعات حكومية ومؤسسات معنية. كما سيلقي الوزير كلمة باسم المملكة يوم الاثنين المقبل خلال الجزء رفيع المستوى من الدورة، الذي سيشهد مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وخلال مشاركته، سيجري وزير العدل عدة لقاءات ثنائية مع نظرائه، خصوصا من الدول العربية والإفريقية الشقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

في سياق متصل، سينظم المغرب، بالشراكة مع الباراغواي والبرتغال، لقاء مواز رفيع المستوى بعنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025. وستقدم الكاتبة العامة للمندوبية، فاطمة بركان، مداخلة لتسليط الضوء على التقدم المحرز في هذا المجال، وكذلك مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم في مراكش في أكتوبر 2024.

كما ستشارك المملكة في الدورة من خلال مداخلات متنوعة، تشمل موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان وعقوبة الإعدام"، التي سيلقيها هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، يوم 25 فبراير.

وتتميز مشاركة المغرب أيضا بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، التي ستقدمها فاطمة بركان يوم 27 فبراير.

وأشار البلاغ إلى أن هذه المشاركة تعكس التزام المغرب الراسخ بالانخراط الفاعل في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ومساهمته المستمرة في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما تجسد من خلال رئاسته لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي.

أخبارنا

https://www.akhbarona.com/mobile/divers/401419.html

المغرب يشارك في الدورة الـ58 لمجلس حقوق الإنسان

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي ستنعقد في جنيف من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، سيرأس الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدة قطاعات حكومية ومؤسسات معنية. كما سيلقي الوزير كلمة باسم المملكة يوم الاثنين المقبل خلال الجزء رفيع المستوى من الدورة، الذي سيشهد مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وخلال مشاركته، سيجري وزير العدل عدة لقاءات ثنائية مع نظرائه، خصوصا من الدول العربية والإفريقية الشقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

في سياق متصل، سينظم المغرب، بالشراكة مع الباراغواي والبرتغال، لقاء موازٍ رفيع المستوى بعنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025. وستقدم الكاتبة العامة للمندوبية، فاطمة بركان، مداخلة لتسليط الضوء على التقدم المحرز في هذا المجال، وكذلك مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم في مراكش في أكتوبر 2024.

كما ستشارك المملكة في الدورة من خلال مداخلات متنوعة، تشمل موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان وعقوبة الإعدام"، التي سيلقيها هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، يوم 25 فبراير.

وتتميز مشاركة المغرب أيضا بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، التي ستقدمها فاطمة بركان يوم 27 فبراير.

وأشار البلاغ إلى أن هذه المشاركة تعكس التزام المغرب الراسخ بالانخراط الفاعل في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ومساهمته المستمرة في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما تجسد من خلال رئاسته لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي.

https://www.linapress.ma/120565.html

مشاركة المملكة المغربية في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

ويترأس السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025 خلال الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري السيد وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.وستشهد هذه الدورة تنظيم المملكة المغربية، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى

يفتتحه السيد وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025.

وستقدم السيدة فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان.

وسيشكل هذا اللقاء فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة للسيد هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير 2025.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها السيدة فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

https://kech24.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-58-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

ووفق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فإن عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، سيترأس الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025 خلال الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

وستشهد هذه الدورة تنظيم المملكة المغربية، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025.

وستقدم فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان. وسيشكل هذا اللقاء فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة لهشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير 2025.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

https://i3lamtv.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-58-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5

المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

يشارك المغرب في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي ستنعقد في جنيف من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025، بوفد رفيع المستوى يرأسه وزير العدل عبد اللطيف وهبي.

وتشارك المملكة المغربية، بالتعاون مع الباراغواي والبرتغال، في تنظيم لقاء موازٍ رفيع المستوى يوم 25 فبراير 2025، تحت عنوان "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش."

في هذا السياق، ستقدم فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة حول التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، كما سيتم تقديم نتائج حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024.

من جانب آخر، سيقدم هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، مداخلة حول "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى يوم 25 فبراير.

كما ستشهد الدورة مداخلة ثانية لفاطمة بركان، حول "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، في لقاء موازٍ يُنظم يوم 27 فبراير 2025.

وتعكس هذه المشاركة التزام المغرب الراسخ والمستمر بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، ومساهمته الفاعلة في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة.

اليوم السابع

https://www.youm7.com/story/2025/2/22/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80-58-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%89-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/6892648

المغرب يشارك فى الدورة الـ 58 للمجلس الأممى لحقوق الإنسان

تشارك المملكة المغربية في الدورة الـ58 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

وذكرت المندوبية الوزارية المغربية المكلفة بحقوق الإنسان أن وزير العدل، عبداللطيف وهبى، سيترأس الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم بلاده الإثنين المقبل خلال الجزء رفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيشهد مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسئولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وسيجري وزير العدل المغربي عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، خاصة من دول عربية وإفريقية، إضافة إلى مسئولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

وأشار البيان إلى أن هذه الدورة ستشهد تنظيم المغرب، بشراكة مع كل من الباراجواى والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه وزير العدل المغربي، تحت عنوان:" الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش »، وذلك في 25 فبراير الجاري."

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع " مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة لمدير الشئون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل المغربية، هشام ملاطي، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم في 25 فبراير الجاري.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع " التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان " خلال لقاء مواز سينظم في 27 فبراير الجاري.

وأشار البيان إلى أن هذه المشاركة تعكس الالتزام الراسخ للمغرب بالمشاركة الإيجابية والفعالة في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

أنفابريس

https://anfapress.ma/2025/02/25/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B4/?amp

المغرب يبرز أمام المنتظم الدولي أوراشه الوطنية الإصلاحية والتزاماته بتعزيز حقوق الإنسان

أكدت المملكة المغربية التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، رئيس الوفد المغربي *المشارك* في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته يوم الاثنين 24 فبراير 2025 في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، *أن* المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية.

وفي هذا الصدد، أبرز السيد وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم *تقريره* بشأن المراجعة الوطنية الشاملة

للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

إلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، موضحا أن بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر السيد الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وبتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، شارك المغرب في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وانتخاب المغرب، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

وأشار السيد وزير العدل أيضا إلى استقبال بلدنا النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان(Glion X)، في أكتوبر 2024 انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

ووطنيا، أشار السيد الوزير إلى عدد من الأوراش ذات الصلة بحقوق الإنسان منها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل أربعة وعشرين مليونا، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

من جانب آخر، تحدث السيد الوزير عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إلى جانب ورش مراجعة مدونة الأسرة، تحت قيادة جلالة الملك، ووفق مقاربة تشاركية لتحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والقيام بمراجعات ذات ارتباط بالتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح السيد وزير العدل أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، وهي المقترحات، يضيف السيد الوزير، تسهر حاليا الحكومة على بلورتها في مبادرة تشريعية.

كما عرج السيد الوزير في كلمته على عدد من الأوراش المفتوحة مثل مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يهدف تحقيق ضمانات المحاكمة العدالة، والتوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، وحماية الفئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد بدائل عن الاعتقال والعقوبات البديلة، وتقوية الوسائل الالكترونية في مكافحة الجريمة.

إلى جانب القانون المتعلق بالعقوبات البديلة لتعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، وتصويت المغرب بإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وغيرها من المبادرات التي انخرط فيها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى انتخاب بلادنا نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا بأغلبية واسعة، وللرئاسة المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة.

https://www.maroc24.com/179706-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A/amp/

مجلس حقوق الإنسان.. المغرب يدعو إلى تعزيز مأسسة الشبكة الدولية للآليات الوطنية

Maroc24

قبل يوم واحد

جدد المغرب، اليوم الثلاثاء بجنيف، التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود ذات الصلة بالشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تشكل إطارات مؤسساتية حكومية أساسية من شأنها تسهيل التفاعل بين الدول والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأكد وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، في كلمة ألقاها خلال افتتاح اللقاء رفيع المستوى المنظم من قبل المغرب بقصر الأمم المتحدة بجنيف على هامش الدورة الـ 58 لمجلس حقوق الإنسان، على ضرورة تشجيع إحداث وتعزيز هذه الآليات الوطنية، باعتبارها مؤسسات ذات أهمية بالغة لـ "ضمان التفاعل الفعال" مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وإجراءات ملموسة على المستوى الوطني. وبحسب الوزير، فإنه

لا بد من تعزيز مأسسة الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بتشجيع ودعم انخراط الدول في هذه المبادرة الرائدة، وبلورة خطة عمل واضحة للشبكة، سيتم تقديمها خلال الندوة الدولية الثالثة للآليات الوطنية.

كما دعا إلى الترويج للإطار التوجيهي لمراكش، باعتباره مرجعا دوليا موحدا لتشجيع ودعم إحداث وتعزيز الآليات الوطنية، إضافة إلى متابعة تنفيذ القرار 51/33 لمجلس حقوق الإنسان، خصوصا المساهمة في القطب المعرفي الافتراضي للآليات الوطنية، لتبادل الخبرات والتجارب.

وذكر أنه بالنسبة للمغرب، يعتبر إحداث الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع جاء استجابة لتوصيات إعلان مراكش لسنة 2022، إذ عملت الآليات الوطنية الثلاث بكل من المغرب والباراغواي والبرتغال، على إعداد الإطار المرجعي للشبكة الدولية للآليات الوطنية، وتوفير أرضية ملائمة لمساعدة الدول الراغبة في إحداث وتعزيز آلياتها الوطنية. وفي هذا السياق، أشار السيد وهبي إلى تعهد المغرب بدعم إحداث الشبكة الدولية عام 2023، في إطار الاحتفال بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتنفيذه في 09 ماي 2024 باعتماد إعلان أسونسيون وإرساء هذه الشبكة رسميا.

وأكد أن "هذه المرحلة تؤشر على تقدم ملحوظ نحو مأسسة التعاون الدولي في هذا المجال، من أجل تعزيز التبادلات البناءة بين الدول والآليات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وضمان التنفيذ الفعال للالتزامات والتوصيات الدولية، من خلال تعزيز الحوار والتنسيق، ودعم إحداث الآليات الوطنية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال إعداد التقارير والتتبع."

وأبرز الوزير أن المغرب، باعتباره منسقا لأعمال الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع بتعاون مع الباراغواي والبرتغال، ضمن اللجنة التنفيذية المكلفة بتوجيه وتنفيذ برامج الشبكة، لم يدخر أي جهد من أجل تيسير حسن عمل هذه المبادرة.

وذكر بأن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، سهرت على تنظيم النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان التي احتضنتها مراكش في أكتوبر 2024، ونظمت لأول مرة خارج دولة سويسرا.

وشدد على هذا الحدث، شكل مرحلة مهمة توجت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش بشأن الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لإنشاء وتطوير آليات فعالة.

وأشاد الوزير بدور كل من الباراغواي والبرتغال، اللتان تشاركان المغرب عضوية اللجنة التنفيذية للشبكة الدولية للآليات الوطنية، وكافة أعضاء هذه الشبكة، على العمل المتواصل الذي مكن من جعل الطموح المشترك بإحداث هذه الشبكة واقعا ملموسا، بما يعكس الالتزام الجماعي بتعزيز التعاون الدولي على مستوى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجال.

كما نوه بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على دعمها المستمر لتطوير ومأسسة تفاعل الدول مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

يشار إلى أن المغرب قدم في الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل توصيات تدعو إلى مراعاة الإطار التوجيهي لمراكش كمرجع في مسار إحداث الآليات الوطنية، وأنه عبر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يعمل على تيسير برنامج عمل الشبكة لتطوير التعاون متعدد الأطراف بين كافة أعضاءها البالغ عددهم 24 دولة، وتوفير منصة مؤسساتية لتعزيز الحوار والتعاون الدولي في المجال، وتقوية فعالية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتحسين التفاعل معها. وتتوخى هذه الجلسة التي تنعقد تحت شعار "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.. تعزيز التعاون وتشجيع العضوية ونشر إطار التوجيه لمراكش"، إلى ضمان متابعة إنشاء شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وتقييم استنتاجات حوار جليون العاشر وتقديم إطار التوجيه لمراكش كوثيقة مرجعية.

https://www.mcg24.com/171801.html

المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي ستنعقد في جنيف بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

حسب المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، سيرأس عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدة قطاعات حكومية ومؤسسات معنية. وسيلقي وهبي كلمة المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، الذي يشهد مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار المسؤولين في مجال حقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم.

وبحسب بلاغ صحافي ، سيجري وهبي لقاءات ثنائية مع نظرائه، خاصة من الدول العربية والإفريقية، إضافة إلى مسؤولين من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

كما ستنظم المملكة المغربية، بالتعاون مع كل من الباراغواي والبرتغال، لقاء موازٍ رفيع المستوى بعنوان "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير. ستقدم فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة في هذا الإطار لتسليط الضوء على التقدم المحرز في الشبكة الدولية للآليات الوطنية.

وفي سياق هذه الدورة، سيشارك المغرب بتقاسم تجربته في مجال "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، وذلك من خلال مداخلة يقدمها هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى يوم 25 فبراير.

بالإضافة إلى ذلك، ستنظم المملكة المغربية لقاء موازياً آخر يوم 27 فبراير بعنوان "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، حيث ستقدم فاطمة بركان مداخلة في هذا السياق.

تجسد هذه المشاركة التزام المملكة المغربية الثابت بالانخراط الفاعل في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ودورها الملموس في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما تجلى من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي، وتواصل تأكيده في المحافل الدولية ذات الصلة.

https://www.pam.ma/%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81-%D9%88%D9%87%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1/

جنيف.. عبد اللطيف وهبي يؤكد التزام المغرب الثابت وإرادته القوية في تعزيز حقوق الإنسان وفق منظور شامل ومتوازن

أكد وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، التزام المغرب الثابت بتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، موضحا أن المغرب، تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس، يواصل العمل على إصلاحات مستمرة في هذا المجال، مشيرا إلى وفائه بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم تقارير دورية وتفاعل إيجابي مع هيئات الأمم المتحدة المعنية.

وتحدث السيد الوزير، في كلمة له أمام الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، عن عدد من المبادرات المغربية على المستوى الدولي، مثل مشاركة المغرب في إطلاق المبادرة العالمية للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية الأفراد من الاختفاء القسري، بالإضافة إلى دوره البارز في تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى دعم المغرب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وأولويات برنامج عملها.

وعلى الصعيد الوطني، أبرز الوزير عددا من الإنجازات التي تحققت في مجالات متعددة، مثل الحماية الاجتماعية، حيث تم تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل 24 مليون مغربي وتحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين، كما تحدث عن مشاريع إصلاحية في قطاعي التعليم والسكن، فضلا عن دعم حقوق المرأة ومكافحة العنف ضدها، مع تسليط الضوء على ورش مراجعة مدونة الأسرة التي تهدف إلى تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيق مصلحة الطفل الفضلى.

وفيما يتعلق بالقانون، أشار السيد وهبي إلى المشروع المتعلق بتعديل مسطرة الإجراءات الجنائية، الذي يهدف إلى تحقيق توازن بين حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، كما تم تسليط الضوء على جهود المغرب في تعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، من خلال تبني العقوبات البديلة وتطوير الوسائل الإلكترونية لمكافحة الجريمة.

ختاما، ذكر وزير العدل بأن المغرب نال تقديرا دوليا من خلال انتخابه نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا، كما أسهم بشكل كبير في اجتماعات الأمم المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان، ما يعكس المكانة الرفيعة التي يحتلها في هذا المجال.

https://telexpresse.com/378584.html

جنيف..المغرب يؤكد التزامه بتعزيز حقوق الإنسان

أكد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل المغربي، التزام المملكة الراسخ بتعزيز حقوق الإنسان، سواء على المستوى الوطني أو من خلال انخراطها الفعّال في المبادرات الدولية ذات الصلة، مشددًا على أن المغرب يعتمد نهجًا شاملًا ومتوازنًا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ السلم والاستقرار على الصعيد العالمي.

جاء ذلك خلال كلمته، اليوم الاثنين، أمام الجزء رفيع المستوى من الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بمدينة جنيف السويسرية، حيث سلط الضوء على الإصلاحات الحقوقية التي تشهدها المملكة تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس.

واستعرض وزير العدل التفاعل الإيجابي للمغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، مشيرًا إلى الحوار التفاعلي الذي أجراه المغرب مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في سبتمبر 2024، إضافة إلى تقديمه تقريرًا حول المراجعة الوطنية الشاملة لتطبيق إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عامًا من اعتماده. كما يستعد المغرب حاليًا لإعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وفي هذا السياق، شدد وهبي على أهمية التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مشيرًا إلى أن المغرب يأمل في التوافق على زيارات متوازنة ومستقلة للوقوف على واقع حقوق الإنسان في البلاد، فضلًا عن دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مواجهة التحديات الحقوقية العالمية.

وأكد الوزير أن المملكة تواصل ريادتها في تعزيز الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مذكرًا بالمبادرة المشتركة التي أطلقها المغرب مع الأرجنتين وفرنسا وساموا لتعزيز التصديق على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، بالإضافة إلى انخراطه في المبادرة الدولية للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب.

وفي خطوة أخرى تعزز موقعه الدولي، شارك المغرب، بالتنسيق مع البرتغال والباراغواي، في تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية لتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، والتي تم إطلاقها في مايو 2024. وقد تم انتخاب المغرب، ممثلًا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقًا لهذه الشبكة، ما يعكس الثقة الدولية في قدراته الحقوقية.

كما استضاف المغرب النسخة العاشرة من "حوار جليون لحقوق الإنسان" في أكتوبر 2024، والتي انتهت باعتماد "الإطار التوجيهي لمراكش"، الرامي إلى تطوير آليات وطنية فعّالة في مجال حقوق الإنسان.

ولم تغفل كلمة وهبي استعراض الإصلاحات القانونية والتشريعية التي تشهدها المملكة لتعزيز حقوق الإنسان، وفي مقدمتها ورش مراجعة مدونة الأسرة، الذي يتم وفق مقاربة تشاركية تهدف إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والمواءمة مع التحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية. وأشار الوزير إلى أن الهيئة المكلفة بالمراجعة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان المصلحة الفضلى للطفل.

كما أشار إلى مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، الذي يسعى إلى تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وتحقيق التوازن بين سلطات الاتهام وحقوق باقي الأطراف، إلى جانب تقنين بدائل الاعتقال الاحتياطي وتقوية الأدوات الإلكترونية لمكافحة الجريمة.

وفي السياق ذاته، سلط وهبي الضوء على اعتماد قانون العقوبات البديلة، الذي يهدف إلى جعل العدالة الجنائية أكثر إنسانية، مؤكدًا تصويت المغرب لصالح قرار الأمم المتحدة بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في خطوة تعكس التزامه المتواصل بتعزيز الحقوق الأساسية.

وتطرق وزير العدل في كلمته أيضًا إلى الإصلاحات الاجتماعية الكبرى التي تبناها المغرب، وعلى رأسها تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل 24 مليون مستفيد، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية للقطاع الصحي، وهو ما انعكس إيجابيًا على موقع المغرب على الصعيد الدولي، حيث انتخب لرئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

كما شدد وهبي على الجهود التي تبذلها المملكة في دعم الفئات الهشة، بما في ذلك تمكين النساء ضحايا العنف، وتعزيز الحماية الاجتماعية لكبار السن، والنهوض بحقوق الطفل، إلى جانب تحسين الحق في التعليم والسكن. هذه الجهود مكنت المغرب من التقدم بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية وفق تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إلى جانب الإنجازات الحقوقية والتشريعية، عزز المغرب حضوره في الساحة الدولية من خلال انتخابه نائبًا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا، فضلًا عن رئاسته المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة، ما يعكس ثقة المجتمع الدولي في جهوده لمكافحة الجريمة العابرة للحدود وتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

وتأتي مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف لتؤكد التزامه الثابت بالنهوض بحقوق الإنسان وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وبينما تواصل المملكة تنفيذ إصلاحات عميقة على المستويين التشريعي والاجتماعي، فإن تفاعلها الإيجابي مع الآليات الأممية وانخراطها في المبادرات الدولية يؤكد موقعها كفاعل أساسي في تعزيز المنظومة الحقوقية العالمية.

https://choufachtari.ma/?p=20312

المغرب في مجلس حقوق الإنسان بجنيف: شراكة دولية والتزام متجدد بالنهوض بحقوق الإنسان

يشارك المغرب بوفد رفيع المستوى في الدورة 58 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي ستنعقد في جنيف من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025، تأكيدًا على التزامه المستمر بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان. ويترأس الوفد المغربي السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الذي سيُلقي كلمة باسم المملكة المغربية يوم 24 فبراير 2025 خلال الجلسة الرفيعة المستوى، التي ستشهد حضور رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. كما سيعقد الوزير سلسلة لقاءات ثنائية مع نظرائه من دول عربية وإفريقية شقيقة، إلى جانب مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

وفي إطار تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، تنظم المملكة المغربية، بشراكة مع الباراغواي والبرتغال، لقاءً موازياً رفيع المستوى يوم 25 فبراير 2025، يفتتحه وزير العدل تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون، تشجيع العضوية، وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش". وستتولى السيدة فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، تقديم مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية لهذه الشبكة، مع استعراض مخرجات حوار جليون العاشر المنعقد بمراكش في أكتوبر 2024، والإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية لتعزيز التعاون وبناء القدرات الوطنية في هذا المجال.

كما ستساهم المملكة المغربية في النقاشات الدولية من خلال عرض تجربتها حول "مساهمة السلطة القضائية في تعزيز حقوق الإنسان وقضية عقوبة الإعدام"، حيث سيشارك السيد هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، في حلقة نقاش رفيعة المستوى يوم 25 فبراير 2025.

وتجسد هذه المشاركة الدينامية الإيجابية للمملكة المغربية داخل المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، بما يترجم حرصها على دعم وتعزيز الآليات الدولية ذات الصلة، انطلاقًا من التزامها الراسخ بالنهوض بحقوق الإنسان وترسيخ مبادئ العدالة.

جريدة أصوات

https://journalaswat.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B4/#google_vignette

المغرب يبرز أمام المنتظم الدولي أوراشه الوطنية الإصلاحية والتزاماته بتعزيز حقوق الإنسان

أكدت المملكة المغربية التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، رئيس الوفد المغربي المشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته يوم الاثنين 24 فبراير 2025 في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، أن المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إنجاز عدد من الأوراش

الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية. وفي هذا الصدد، أبرز السيد وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم تقريره بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

إلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، موضحا أن بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.
وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر السيد الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.
وبتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، شارك المغرب في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وانتخاب المغرب، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

وأشار السيد وزير العدل أيضا إلى استقبال بلدنا النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان (Glion X)، في أكتوبر 2024 انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

ووطنيا، أشار السيد الوزير إلى عدد من الأوراش ذات الصلة بحقوق الإنسان منها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل أربعة وعشرين مليونا، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

من جانب آخر، تحدث السيد الوزير عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إلى جانب ورش مراجعة مدونة الأسرة، تحت قيادة جلالة الملك، ووفق مقاربة تشاركية لتحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والقيام بمراجعات ذات ارتباط بالتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح السيد وزير العدل أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، وهي المقترحات، يضيف السيد الوزير، تسهر حاليا الحكومة على بلورتها في مبادرة تشريعية.

كما عرج السيد الوزير في كلمته على عدد من الأوراش المفتوحة مثل مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يهدف تحقيق ضمانات المحاكمة العدالة، والتوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، وحماية الفئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد بدائل عن الاعتقال والعقوبات البديلة، وتقوية الوسائل الالكترونية في مكافحة الجريمة.

إلى جانب القانون المتعلق بالعقوبات البديلة لتعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، وتصويت المغرب بإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وغيرها من المبادرات التي انخرط فيها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى انتخاب بلادنا نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا بأغلبية واسعة، وللرئاسة المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة.

https://nabd.com/s/151308665-97266b/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%94%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%94%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

المغرب يبرز أمام المنتظم الدولي أوراشه الوطنية الإصلاحية والتزاماته بتعزيز حقوق الإنسان

الإثنين، ٢٤ فبراير / شباط ٢٠٢٥

أكدت المملكة المغربية التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، رئيس الوفد المغربي المشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته يوم الاثنين 24 فبراير 2025 في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، أن المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية.

وفي هذا الصدد، أبرز وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم تقريره بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

إلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، موضحا أن بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر السيد الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وبتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، شارك المغرب في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وانتخاب المغرب، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A7/3492378

وزير العدل المغربي يعلن تعزيز بلاده حقوق الإنسان داخليا وخارجيا

في كلمة لعبد اللطيف وهبي رئيس الوفد المغربي المشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف..

الرباط / الأناضول

قال عبد اللطيف وهبي وزير العدل المغربي، الاثنين، إن بلاده قامت بـ"تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الداخلي والخارجي."

جاء ذلك في كلمة لوهبي، رئيس الوفد المغربي المشارك في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان، الذي يعقد بمدينة جنيف السويسرية خلال الفترة الممتدة بين 24 فبراير/ شباط الحالي، و4 أبريل/ نيسان المقبل، وفق بيان لوزارة العدل المغربية.

وفي معرض وصفه لجهود المغرب بتعزيز حقوق الإنسان داخليا وخارجيا، لفت وهبي إلى أن بلاده "قامت بإنجاز عدد من برامج الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفائها بالتزاماتها الدولية."

وأشار إلى أن بلاده قامت بتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الداخلي والخارجي

وأبرز وزير العدل أن بلاده تواصل تفاعلها الإيجابي مع طلبات الزيارات، التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

وعلى المستوى الوطني، أشار وهبي إلى أن "بلاده قامت بإطلاق عدد من البرامج ذات الصلة بحقوق الإنسان، منها الحماية الاجتماعية، التي مكنت من تعميم نظام التأمين الصحي ليشمل 24 مليون شخص، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة، وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير/ كانون الثاني 2024.

وشدد على أن بلاده تقوم بدعم النساء ضحايا العنف، وتحسين وضعية فئة كبار السن، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، ما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

https://www.akhbartassaout.com/2025/02/24/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B4/

المغرب يبرز أمام المنتظم الدولي أوراشه الوطنية الإصلاحية والتزاماته بتعزيز حقوق الإنسان

أكدت المملكة المغربية التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، رئيس الوفد المغربي *المشارك* في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته يوم الاثنين 24 فبراير 2025 في الجزء الرفيع المستوى من الدورة، *أن* المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية.

وفي هذا الصدد، أبرز السيد وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم *تقريره* بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل. إلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، موضحا أن بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر السيد الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي. وبتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، شارك المغرب في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة

الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وانتخاب المغرب، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها. وأشار السيد وزير العدل أيضا إلى استقبال بلدنا النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان(Glion X)، في أكتوبر 2024 انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

ووطنيا، أشار السيد الوزير إلى عدد من الأوراش ذات الصلة بحقوق الإنسان منها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل أربعة وعشرين مليونا، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

من جانب آخر، تحدث السيد الوزير عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة، وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إلى جانب ورش مراجعة مدونة الأسرة، تحت قيادة جلالة الملك، ووفق مقاربة تشاركية لتحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والقيام بمراجعات ذات ارتباط بالتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح السيد وزير العدل أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، وهي المقترحات، يضيف السيد الوزير، تسهر حاليا الحكومة على بلورتها في مبادرة تشريعية.

كما عرج السيد الوزير في كلمته على عدد من الأوراش المفتوحة مثل مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يهدف تحقيق ضمانات المحاكمة العدالة، والتوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، وحماية الفئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد بدائل عن الاعتقال والعقوبات البديلة، وتقوية الوسائل الالكترونية في مكافحة الجريمة.الى جانب القانون المتعلق بالعقوبات البديلة لتعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، وتصويت المغرب بإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وغيرها من المبادرات التي انخرط فيها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى انتخاب بلادنا نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا بأغلبية واسعة، وللرئاسة المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة.

https://www.almaghreb24.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8058-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82/

المغرب يشارك في الدورة الـ58 لمجلس حقوق الإنسان

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، سيترأس الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة يوم الاثنين المقبل خلال الجزء رفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

ووفقا للمصدر ذاته، ستشهد هذه الدورة تنظيم المغرب، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير الجاري.

وأضاف أن الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، ستقدم مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن هذا اللقاء سيشكل فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة لمدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، هشام ملاطي، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير الجاري.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها السيدة فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير الجاري.

وأشار البلاغ إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

https://maacom.ma/2025/02/24/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B4/

المغرب يبرز أمام المنتظم الدولي أوراشه الوطنية الإصلاحية والتزاماته بتعزيز حقوق الإنسان

في - 24فبراير - 2025 | 11:40 صباحًا

معكم24

أكدت المملكة المغربية التزامها الثابت وإرادتها القوية في تعزيز حقوق الإنسان إن على المستوى الوطني أو بانخراطها الفعلي والجاد في المبادرات الدولية ذات الصلة وفق منظور شامل ومتوازن يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

وقال السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، رئيس الوفد المغربي *المشارك* في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان جنيف، في كلمته يوم الاثنين 24 فبراير 2025 في الجزء الرفيع

المستوى من الدورة، *أن* المملكة المغربية ماضية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إنجاز عدد من الأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب وفاءها بالتزاماتها الدولية.
وفي هذا الصدد، أبرز السيد وزير العدل أن المغرب أجرى حوارا تفاعليا مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة فحصها للتقرير الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، وقدم *تقريره* بشأن المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز بشأن إعمال إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاما، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المرحلي حول تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.
إلى جانب مواصلة التفاعل الإيجابي مع طلبات الزيارات التي تقدمها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، موضحا أن بلادنا تأمل التوافق بشأن إجراء زيارات متوازنة ومستقلة للاطلاع على حقيقة وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، إضافة إلى دعم جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأولويات الموضوعاتية في برنامج عملها، في سياق يتسم بتفاقم القضايا التي تستدعي الاهتمام المكثف والعاجل للمجتمع الدولي، لتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المنظومة الأممية.

وبخصوص التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذكّر السيد الوزير بالمبادرة المشتركة للمغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، في إطار مبادرة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، التي تضاف إلى المبادرة الدولية من أجل التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب، والتزام بلادنا بالتنصيص على الاختفاء القسري في القانون الجنائي.

وبتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، شارك المغرب في إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، المحدثة في أسونسيون في ماي 2024، وانتخاب المغرب، ممثلا في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، منسقا للشبكة، التي تدعم إحداث آليات وطنية مماثلة بالبلدان الأعضاء وتقويتها وتعزيز قدراتها.

وأشار السيد وزير العدل أيضا إلى استقبال بلدنا النسخة العاشرة من حوار جليون لحقوق الإنسان(Glion X)، في أكتوبر 2024 انتهت باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير آليات وطنية فعّالة.

ووطنيا، أشار السيد الوزير إلى عدد من الأوراش ذات الصلة بحقوق الإنسان منها ورش الحماية الاجتماعية الذي مكن من تعميم نظام الضمان الاجتماعي ليشمل أربعة وعشرين مليونا، وتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، فضلا عن تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة وإنجازات أخرى ساهمت في وصول المغرب إلى رئاسة لجنة الروابط الاجتماعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في يناير 2024.

من جانب آخر، تحدث السيد الوزير عن دعم النساء ضحايا العنف، والنهوض بالشيخوخة النشيطة، وتعزيز التمكين الاجتماعي للأسر، والنهوض بالبعد الترابي لحماية الطفولة،

وتكريس الحق في التعليم ودعم الحق في السكن، مما مكن من ارتقاء المغرب بثلاث مراتب دفعة واحدة في مؤشر التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية 2024/2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إلى جانب ورش مراجعة مدونة الأسرة، تحت قيادة جلالة الملك، ووفق مقاربة تشاركية لتحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والقيام بمراجعات ذات ارتباط بالتحولات الاجتماعية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح السيد وزير العدل أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة قدمت أكثر من 100 مقترح تعديل لتعزيز إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وتجسيد قيم العدالة ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية من التعسف والاستغلال، وهي المقترحات، يضيف السيد الوزير، تسهر حاليا الحكومة على بلورتها في مبادرة تشريعية.

كما عرج السيد الوزير في كلمته على عدد من الأوراش المفتوحة مثل مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يهدف تحقيق ضمانات المحاكمة العدالة، والتوازن بين سلطة الاتهام وحقوق باقي الأطراف، والتوفيق بين اللجوء إلى الحراسة النظرية وحماية حقوق المتهمين وضمان سير العدالة، وحماية الفئات الضعيفة والهشة ومساعدتها، وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، واعتماد بدائل عن الاعتقال والعقوبات البديلة، وتقوية الوسائل الالكترونية في مكافحة الجريمة.

إلى جانب القانون المتعلق بالعقوبات البديلة لتعزيز العدالة الجنائية بنهج أكثر إنسانية، وتصويت المغرب بإيجاب لصالح قرار الأمم المتحدة العاشر بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وغيرها من المبادرات التي انخرط فيها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى انتخاب بلادنا نائبا لرئيس الإنتربول عن إفريقيا بأغلبية واسعة، وللرئاسة المشتركة لاجتماع مجموعة العمل حول الاتجار بالبشر بالأمم المتحدة.

ميديا 15 media15.ma
جريدة الكترونية

https://media15.ma/2025/02/24/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/

المغرب يسعى لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي

2025-02-24

أكدت المملكة المغربية من جديد التزامها القوي بتحسين حقوق الإنسان من خلال تنفيذ مبادرات وطنية والانخراط في الجهود الدولية، وذلك في سياق شمولية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار العالمي.

وفي كلمته التي ألقاها يوم الاثنين 24 فبراير 2025 في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، أبرز عبد اللطيف وهبي، وزير العدل ورئيس الوفد المغربي، أن المغرب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، يواصل التقدم في عدة مشاريع إصلاحية تتعلق بحقوق الإنسان، ملتزماً بتعهداته الدولية.

وأشار الوزير إلى الحوار البناء الذي أجرته المملكة مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، فضلاً عن التقرير الذي تم تقديمه حول تنفيذ إعلان بيجين بعد ثلاثين عاماً من صدوره، وتقدم المغرب في جاهزية التقرير المرحلي حول آلية الاستعراض الدوري الشامل.

كما أكد على استجابة المغرب للطلبات المقدمة من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مع التركيز على أهمية إجراء زيارات محايدة لمتابعة وضع حقوق الإنسان في البلاد. وأعرب عن دعم المغرب لجهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتعزيز أولوياتها.

وفيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقيات الدولية، ذكر الوزير بالمبادرات المشتركة مثل تلك التي أطلقها المغرب والأرجنتين وفرنسا وساموا، إضافة إلى جهود تعديل القوانين الوطنية بما يضمن حماية حقوق الإنسان.

وفي مجال الحقوق الوطنية، تحدث الوزير عن المشاريع المتعلقة بالحماية الاجتماعية، مثل توسيع الضمان الاجتماعي إلى 24 مليون شخص وتوفير التغطية الصحية الشاملة، مما ساهم في تعزيز مكانة المغرب في مجال التنمية البشرية.

تطرق الوزير أيضًا لجهود دعم حقوق المرأة، وتعزيز حقوق النازحين، وتعليم الأطفال، بالإضافة إلى أهمية مراجعة مدونة الأسرة لتعزيز المساواة، مع تقديم أكثر من 100 مقترح تعديل تكفل حقوق المرأة والطفل.

وأشار إلى مشروع القانون الجديد الذي يهدف إلى تحديث المسطرة الجنائية لضمان العدالة وحماية الفئات الضعيفة.

بهذا، يواصل المغرب الإسهام في تعميق التزامه بحقوق الإنسان وتلبية تطلعات مواطنيه والمجتمع الدولي.

https://www.google.com/imgres?imgurl=https://elmassae24.ma/wp-content/uploads/2025/02/IMG-20250221-WA0150.jpg&tbnid=urC3jOtIwxIkZM&vet=1&imgrefurl=https://elmassae24.ma/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25BA%25D8%25B1%25D8%25A8-%25D9%258A%25D8%25B4%25D8%25A7%25D8%25B1%25D9%2583-%25D9%2581%25D9%258A-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AF%25D9%2588%25D8%25B1%25D8%25A9-58-%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25AC%25D9%2584%25D8%25B3-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%25D9%2585%25D9%2585-%25D8%25A7%25D9%2584/&docid=QRgVVxyaOANx1M&w=770&h=513&hl=fr-FR&source=sh/x/im/m1/4&kgs=76a910c2c7f6ad6e

المغرب يشارك في الدورة 58 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

21فبراير، 2025

يشارك المغرب في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025 .

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، سيترأس الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة يوم الاثنين المقبل خلال الجزء رفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

ووفقا للمصدر ذاته، ستشهد هذه الدورة تنظيم المغرب، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير الجاري.

وأضاف أن الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، ستقدم مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن هذا اللقاء سيشكل فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة لمدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، هشام ملاطي، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير الجاري.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها السيدة فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير الجاري.

وأشار البلاغ إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

البيضاوي
مهنية - مصداقية - استقلالية
Albidaoui.ma

https://albidaoui.ma/158565.html

المغرب يعزز حضوره في مجلس حقوق الإنسان بجنيف

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي ستنعقد في جنيف خلال الفترة الممتدة من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025، في خطوة تعكس التزامها الراسخ بقضايا حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي.

يقود السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

ومن المنتظر أن يلقي الوزير كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025، خلال الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف حضور رؤساء دول وحكومات ومسؤولين أمميين بارزين.

في إطار هذه الدورة، سيعقد السيد وزير العدل لقاءات ثنائية مع نظرائه من الدول العربية والإفريقية، إضافة إلى مسؤولين كبار في الأمم المتحدة ومنظمات دولية، مما يشكل فرصة لتعزيز التعاون وتبادل التجارب في مجال حقوق الإنسان.

في سياق مساهمته الفعالة في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، سينظم المغرب، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، لقاء موازيا رفيع المستوى يوم 25 فبراير 2025، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش."

وسيشهد اللقاء مداخلة للسيدة فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، التي ستسلط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية لهذه الشبكة الدولية، كما سيتم تتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024.

ضمن أجندة هذه الدورة، ستعرض المملكة المغربية تجربتها الرائدة حول "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة للسيد هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، وذلك خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى يوم 25 فبراير 2025.

كما سيتم تسليط الضوء على قضية "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، من خلال مداخلة للسيدة فاطمة بركان، خلال لقاء موازٍ سينظم يوم 27 فبراير 2025، مما يعكس الأهمية التي توليها المملكة لتعزيز ثقافة التسامح والانفتاح عبر مختلف المجالات.

تأتي هذه المشاركة لتعزز المكانة التي يحتلها المغرب داخل مجلس حقوق الإنسان، بعد أن ترأس المجلس العام الماضي، مما يجسد دوره الفاعل في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة. كما تؤكد هذه الخطوة استمرار المملكة في نهجها القائم على التعاون الدولي والتفاعل الإيجابي مع القضايا الحقوقية، بما يتماشى مع التزاماتها الوطنية والدولية.

من خلال هذه المساهمات، يبرهن المغرب مجددا على دوره المحوري في تعزيز حقوق الإنسان، ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضا في إطار شراكات دولية تعكس إرادته في الإسهام في إرساء مبادئ العدل والمساواة في العالم.

https://le7tv.ma/550183.html/

المغرب يشارك بفعالية في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

Share via EmailPinterestLinkedInTwitterFacebook

تستعد المملكة المغربية للمشاركة في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي ستعقد في جنيف خلال الفترة الممتدة من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025، في خطوة تعكس التزام المغرب المستمر بتعزيز منظومة حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويرأس وزير العدل المغربي، عبد اللطيف وهبي، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، حيث من المقرر أن يلقي كلمة المملكة يوم الاثنين المقبل ضمن الجلسات رفيعة المستوى التي ستشهد حضور رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وإلى جانب هذه المشاركة الرسمية، سيعقد وزير العدل سلسلة من اللقاءات الثنائية مع نظرائه من الدول العربية والإفريقية، إضافة إلى مسؤولين أمميين وممثلي منظمات دولية، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الرؤى حول القضايا الحقوقية ذات الاهتمام المشترك.

وفي إطار مساهمته الفعالة في جدول أعمال الدورة، ينظم المغرب، بالشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، لقاء موازيا رفيع المستوى تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، حيث سيفتتح اللقاء وزير العدل يوم 25 فبراير. كما ستقدم الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، مداخلة تسلط الضوء على التقدم المحرز في هذه الشبكة والآفاق المستقبلية لتعزيز دورها.

ومن بين المحطات البارزة في هذه الدورة، ستشارك المملكة في حلقة نقاش رفيعة المستوى حول "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، حيث سيقدم هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، مداخلة حول هذا الموضوع يوم 25 فبراير الجاري.

كما ستتجسد مشاركة المغرب في ندوة أخرى حول "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، والتي ستشهد مداخلة للسيدة فاطمة بركان يوم 27 فبراير، في لقاء مواز يعكس اهتمام المملكة بتعزيز القيم الإنسانية من خلال الرياضة.

تعكس هذه المشاركة الوطنية الدينامية التي تبناها المغرب لتعزيز التزامه بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، والتي برزت من خلال رئاسته السابقة لمجلس حقوق الإنسان، وتواصلت عبر مساهماته الفعالة في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، مما يعزز مكانته كفاعل رئيسي في هذا المجال على الصعيد الدولي.

https://homepress.ma/?p=40564

الوفد المغربي في جنيف.. تعزيز التعاون الدولي في حقوق الإنسان

تستعد المملكة المغربية لحضور الدورة الثامنة و الخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي ستنعقد في جنيف من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025 .

يترأس وفد المملكة وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، و يضم الممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية و المؤسسات المعنية .

سيُلقي الوزير كلمة بإسم المملكة في الجلسة الرفيعة المستوى يوم الإثنين المقبل، التي ستشهد مشاركة رؤساء دول و حكومات و كبار مسؤولي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

لقاءات ثنائية و أنشطة موازية

سيعقد وزير العدل سلسلة من اللقاءات الثنائية مع نظرائه من الدول العربية و الأفريقية، بالإضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة و منظمات دولية .

ومن المقرر أن تنظم المغرب، بالشراكة مع الباراغواي و البرتغال، لقاءً موازياً رفيع المستوى بعنوان "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ و إعداد التقارير والتتبع : تعزيز التعاون و تشجيع العضوية و تقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، و سيفتتحه وزير العدل يوم 25 فبراير.

مداخلة الكاتبة العامة و تبادل الخبرات

ستقدم الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، مداخلة تبرز فيها التقدم المحرز و الآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ و إعداد التقارير و التتبع في مجال حقوق الإنسان .

يمثل هذا اللقاء فرصة لمتابعة نتائج حوار جليون العاشر الذي أُقيم في مراكش في أكتوبر 2024، و عرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية.

دور السلطة القضائية في تعزيز حقوق الإنسان

خلال الدورة، سيتم تسليط الضوء على التجربة المغربية فيما يتعلق بـ"مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان و مسألة عقوبة الإعدام" من خلال مداخلة لمدير الشؤون الجنائية و العفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، هشام ملاطي، في حلقة نقاش رفيعة المستوى تُعقد يوم 25 فبراير.

وستقدم السيدة فاطمة بركان مداخلة أخرى بعنوان "التسامح و الشمولية في الرياضة : عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" في لقاء موازٍ سيُعقد يوم 27 فبراير.

التزام مغربي بحقوق الإنسان

تعكس مشاركة المغرب في هذه الدورة التزامه الراسخ بالإنخراط الفعّال و الإيجابي في النظام الدولي لحقوق الإنسان، و مساهمته المستمرة في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة .

وقد أظهرت المملكة هذا الإلتزام من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي، و تواصل تأكيد هذا النهج في المحافل الدولية المماثلة.

تعزيز العلاقات الدولية

يُعتبر حضور المملكة المغربية في هذا الحدث الدولي البارز فرصة لتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى، و تبادل الخبرات و الأفكار بشأن أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان.

هذا التعاون الدولي يُسهم في بناء شراكات إستراتيجية تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان عالمياً و مواجهة التحديات المشتركة.

تأكيد الريادة المغربية في حقوق الإنسان

كما أن مشاركة المغرب في مجلس حقوق الإنسان تُعد تأكيداً على ريادته و التزامه الثابت بحقوق الإنسان، و سعيه الدائم إلى تقديم مساهمات فعالة في تطوير الآليات الدولية و الإرتقاء بها .

ويُعزز هذا الحضور الدولي المكانة البارزة للمملكة على الساحة العالمية و يدعم جهودها في نشر قيم حقوق الإنسان و العدالة و المساواة.

https://www.maghrebalyaoum.ma/?p=44191

وهبي يقود الوفد المغربي في مجلس حقوق الإنسان بجنيف

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

وفق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فإن عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، سيترأس الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025 خلال الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما سيجري وزير العدل عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لا سيما من دول عربية وإفريقية شقيقة، إضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

وستشهد هذه الدورة تنظيم المملكة المغربية، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه وزير العدل، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، وذلك يوم 25 فبراير 2025.

وستقدم فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مداخلة بهذه المناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان. وسيشكل هذا اللقاء فرصة لتتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024 وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية، ولتقديم الخطوات المقبلة لتعزيز التعاون وبناء قدرات هذه الآليات الوطنية.

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة لهشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم يوم 25 فبراير 2025.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان" تقدمها فاطمة بركان في سياق لقاء مواز سينظم يوم 27 فبراير 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاركة الوطنية تعكس الالتزام الراسخ للمملكة المغربية بالانخراط الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

https://news.gulf365.net/gulf/12957711/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80-58-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%89-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

المغرب يشارك فى الدورة الـ 58 للمجلس الأممى لحقوق الإنسان

القاهرة - سامية سيد - تشارك المملكة المغربية في الدورة الـ58 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سينعقد في جنيف في الفترة ما بين 24 فبراير و4 أبريل 2025.

وذكرت المندوبية الوزارية المغربية المكلفة بحقوق الإنسان أن وزير العدل، عبداللطيف وهبى، سيترأس الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وسيلقي كلمة باسم بلاده الإثنين المقبل خلال الجزء رفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيشهد مشاركة رؤساء دول وحكومات وكبار مسئولي منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وسيجري وزير العدل المغربي عددا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، خاصة من دول عربية وإفريقية، إضافة إلى مسئولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات دولية.

وأشار البيان إلى أن هذه الدورة ستشهد تنظيم المغرب، بشراكة مع كل من الباراجواى والبرتغال، للقاء مواز رفيع المستوى يفتتحه وزير العدل المغربي، تحت عنوان:" الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش »، وذلك في 25 فبراير الجاري."

وستعرف هذه الدورة أيضا تقاسم التجربة المغربية حول موضوع " مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة لمدير الشئون الجنائية والعفو ورصد الجريمة

بوزارة العدل المغربية، هشام ملاطي، سيلقيها خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى تنظم في 25 فبراير الجاري.

كما ستتميز مشاركة المغرب في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان بمداخلة في موضوع " التسامح والشمولية في الرياضة :عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان " خلال لقاء مواز سينظم في 27 فبراير الجاري.

وأشار البيان إلى أن هذه المشاركة تعكس الالتزام الراسخ للمغرب بالمشاركة الإيجابية والفعالة في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة، وهو ما جسدته من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي وتواصل التأكيد عليه في المحافل الدولية المماثلة.

https://alhadat.ma/240928/amp#amp_tf=Source%C2%A0%3A%20%251%24s&aoh=17407273705915&referrer=https%3A%2F%2Fwww.google.com

عبد اللطيف وهبي يجري بجنيف سلسلة من المباحثات على هامش الدورة الـ 58 لمجلس حقوق الإنسان

أجرى وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، أمس الثلاثاء بجنيف، سلسلة من المباحثات الثنائية تمحورت حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال حقوق الإنسان وتعزيز التعاون الثنائي بشأنه، وذلك على هامش أشغال الجزء رفيع المستوى من الدورة الـ 58 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

هكذا، عقد السيد وهبي لقاء مع رئيس قسم الأمم المتحدة وكاتب الدولة المساعد بوزارة الشؤون الخارجية السويسرية، توماس غوربر، تم خلاله الإشادة بتصويت المغرب لصالح الوقف العالمي لتنفيذ عقوبة الإعدام.

وبحث المسؤولان إمكانية تنظيم ندوة دولية بالمغرب حول إلغاء عقوبة الإعدام، وكذا مسار مراجعة مدونة الأسرة، مشيدين بالمبادئ التي تتضمنها، والتي تكرس المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل، إضافة إلى المقتضى المتعلق بتثمين العمل المنزلي.

كما شكل اللقاء مناسبة لاستعراض تجارب وخبرات الجانبين، مع إبراز الإصلاحات المتعلقة بالقانون الجنائي والقانون المتعلق بالعقوبات البديلة.

وخلال لقاء مع سيدي أحمد بنان، المفوض المكلف بحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني في موريتانيا، استعرض الجانبان مسار مراجعة مدونة الأسرة، وبحثا سبل إبرام مذكرة تفاهم حول تقاسم التجربة المغربية مع موريتانيا في مجال حقوق الإنسان والتكوين في هذا المجال.

كما أجرى الوزير مباحثات مع رئيسة هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، هلا بنت مزيد التويجري، تم خلالها تبادل وجهات النظر حول مدونتي الأسرة في البلدين.

كما شكلت الجهود التي يبذلها المغرب لحماية حقوق الطفل، والمكتسبات التي تم تحقيقها في ما يتعلق بزواج القاصرات، إضافة إلى العقوبات البديلة وتجارب البلدين في هذا المجال، محور النقاشات خلال هذا اللقاء.

وفي لقاء آخر جمع السيد وهبي بسفيرة حقوق الإنسان بفرنسا، إيزابيل روم، تمت الإشادة بتصويت المغرب لصالح وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وكذا بالمكتسبات المحققة في مجال حماية حقوق العمال المنزليين.

كما تطرق الجانبان إلى مسألة اقتسام الممتلكات المكتسبة خلال الزواج، مؤكدين أهمية مواصلة تبادل التجارب حول القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال حقوق الإنسان.

ويرأس السيد وهبي وفدا مغربيا إلى أشغال الدورة الـ 58 لمجلس حقوق الإنسان (24 فبراير- 4 أبريل)، يضم ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية.

وخلال مشاركته في الجزء رفيع المستوى من الدورة، المنعقد هذا الأسبوع، تلى الوزير إعلان المغرب أمام الجلسة العامة، كما شارك في حلقة نقاش رفيعة المستوى حول موضوع "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، التي نظمها المغرب بشراكة مع البرتغال وباراغواي.

https://www.maroc24.com/180012-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d9%82%d8%af%d9%85-%d9%81%d9%8a-%d8%ac%d9%86%d9%8a%d9%81-%d8%b1%d8%a4%d9%8a%d8%aa%d9%87-/%d9%84%d9%84%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%b6%d8%a9-%d9%83%d9%85%d8%ad%d9%81

المغرب يقدم في جنيف رؤيته للرياضة كمحفز لحقوق الإنسان

قدم المغرب، اليوم الخميس بجنيف، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان، رؤيته بشأن أهمية الرياضة في بناء مجتمع أكثر شمولية وانسجاما، مبرزا ضرورة استثمارها كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة. وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، في لقاء مواز نظمته المملكة العربية السعودية، حول موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، أن المغرب أصبح نموذجا في الحكامة الرياضية في إفريقيا والعالم، ومنخرط في تشكيل مستقبل الرياضة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضحت أن المغرب اكتسب هذا الوضع المتقدم بفضل الاهتمام الخاص الذي يوليه لإدماج مبادئ المساواة والتسامح والشمولية في مجال الممارسة الرياضية، لا سيما على مستوى المدارس والجامعات بتنظيم أنشطة رياضية دامجة في سياق البطولات المدرسية، واعتماد مواثيق وقوانين تأديبية تفرض عقوبات في حال التصرفات التمييزية خلال المنافسات، مع إنشاء لجنة مخصصة لتقييم الممارسات الدامجة خلال الفعاليات الرياضية الكبرى.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية أن المغرب نجح في إدماج الرياضة ضمن استراتيجيته التنموية وجعلها أداة للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعاون الدولي، باعتماد سياسة شمولية وحكامة رياضية تساهم في استثمار الرياضة كمحزون إنساني للنهوض بحقوق الأفراد والمجتمعات. ومن منطلق المفهوم الشامل للرياضة الذي يتجاوز البعد التنافسي، فإن الرياضة، تضيف السيدة بركان، تعد أداة فعالة لإرساء قيم السلام والحوار والتعاون، وأرضية مناسبة لتعزيز المثل الإنسانية مثل المساواة والاحترام والتضامن، مع تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الشمولية.

وبخصوص التجربة الوطنية، أوضحت السيدة بركان أن الولوج إلى الرياضة يعتبر أحد الحقوق الأساسية في الدستور وأن ثمة مقاربة مندمجة لتنمية الرياضة، مبنية على سياسات عمومية ترتبط بسياسات التربية والتعليم والصحة العمومية.

وقالت السيدة بركان إنه لذلك يطور المغرب البنيات التحتية الرياضية باعتبارها أساس الاندماج الاجتماعي وجزء من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الرياضة، مشيرة في هذا السياق إلى تشييد وتجهيز ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطوير منشآت رياضية في المجالين القروي وشبه الحضري، إضافة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كركيزة أساسية في سياساتها الرياضية، والنهوض بالرياضة النسائية.

وفي هذا الصدد، أوضحت أن سياسة المغرب في مجال البنية التحتية الرياضية لا تقتصر فقط على استضافة الأحداث العالمية مثل كأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا 2025، بل تمثل التزاما طويل الأمد بمقاربة ديمقراطية تعتمد على تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الشمولية، مشيرة في الآن نفسه إلى الاهتمام بالوقاية من التجاوزات والحوادث التي قد يعرفها المشهد الرياضي ومعالجتها بفعالية مع الحرص على الحد من حوادث الشغب والعنف في الملاعب. وشكل هذا اللقاء، الذي التأم خلاله خبراء من منظمات دولية ومسؤولون حكوميون ورياضيون، مناسبة لتقاسم وجهات النظر والممارسات الجيدة في مجال إدماج مقاربة حقوق الإنسان في الرياضة.

https://aljadyd.com/%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7

إشادة أممية بجهود المغرب في حماية الأطفال

حظي المغرب بإشادة إيجابية في تقرير مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيًا، والذي سيتم تقديمه خلال أشغال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بجنيف.

الإشادة الأممية تعكس الالتزام الدائم للمملكة المغربية بمنع ومكافحة استغلال الأطفال، ولا سيما في سياقات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية.

وفي سياق تفاعله مع المقررة الخاصة بمناسبة إعداد تقريرها، عرض المغرب آليات وقائية صارمة، تتضمن انتقاءً دقيقًا لأفراد البعثات العسكرية، وتدريبات متخصصة حول حماية المدنيين، وحملات تحسيس حول حقوق الطفل. كما قامت القوات المسلحة الملكية بوضع نظام تناوب نصف سنوي للحد من مخاطر حدوث تجاوزات، بالإضافة إلى إرسال محققين وطنيين في مسرحيات العمليات الأممية.

وترافق هذه التدابير أنشطة مدنية-عسكرية تهدف إلى تحسين ظروف عيش الأطفال المتضررين من النزاعات، من خلال الدوريات الأمنية والتنسيق الوثيق مع وحدات حماية الطفل التابعة للبعثات الأممية.

وعلى الصعيد القانوني، ذكّر المغرب بإطاره التشريعي المتقدم، ولا سيما القانون رقم 27-14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، والذي يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة. ويتضمن هذا القانون عقوبات مشددة ضد مرتكبي جرائم الاستغلال، ويعزز حقوق الضحايا في التعويض والإدماج الاجتماعي. كما أطلق المغرب منصة رقمية E-Signalement "" لضمان التبليغ الآمن والمركزي عن الانتهاكات، ما يسهم في المتابعة الفعالة والشفافة للحالات المسجلة.

كما سلطت المساهمة المغربية الضوء على التحديات المستمرة، مثل صعوبة التعرف على الجناة في ظل غياب أدلة الحمض النووي، والتحديات الاجتماعية المرتبطة بوصم الضحايا. ولمعالجة هذه الإشكالية، دعا المغرب إلى تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما من خلال إرساء آليات قضائية مستقلة تُعنى بالتحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضمن السياقات التي تناولها التقرير، بهدف سد الثغرات المرتبطة بالحصانة الوظيفية وتقليص مستويات الإفلات من العقاب في مناطق الأزمات.

وتأتي هذه الإشادة من قبل المقررة الخاصة في سياق الدور الريادي الذي يلعبه المغرب في مجال حقوق الإنسان. فبصفتها طرفًا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، تعمل المملكة المغربية بانتظام على إدماج التوصيات الأممية في الإصلاحات التي تنجزها. ويتجلى ذلك في عدة مبادرات، من بينها إنشاء خلايا استقبال بالمحاكم، مدعومة بـ 300 مساعد اجتماعي مؤهل، بالإضافة إلى توفير خط أخضر مجاني للإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال.

وبشكل عام، فإن الإشارة الإيجابية إلى المغرب في تقرير المقررة الخاصة، السيدة ماما فاطمة سنغاتي، تعكس انسجامًا بين الديناميات الوطنية والدولية في هذا المجال، كما تبرز التطورات التشريعية والتدابير التي عرفتها المملكة، إلى جانب دورها الفعال على الساحة الدولية. ورغم استمرار التحديات، خصوصًا في مناطق النزاعات، فإن النموذج المغربي يُمثل مقاربة متكاملة تجمع بين الوقاية والتدابير الزجرية والتعاون العابر للحدود، مع دعوة المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لحماية الفئات الأكثر هشاشة.

https://www.marrakechalaan.com/article-597505

المغرب يقدم بجنيف رؤيته للرياضة كمحفز لحقوق الإنسان

28فبراير، 2025 | مراكش الآن

قدم المغرب، الخميس بجنيف، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان، رؤيته بشأن أهمية الرياضة في بناء مجتمع أكثر شمولية وانسجاما، مبرزا ضرورة استثمارها كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، في لقاء مواز نظمته المملكة العربية السعودية، حول موضوع "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، أن المغرب أصبح نموذجا في الحكامة الرياضية في إفريقيا والعالم، ومنخرط في تشكيل مستقبل الرياضة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضحت أن المغرب اكتسب هذا الوضع المتقدم بفضل الاهتمام الخاص الذي يوليه لإدماج مبادئ المساواة والتسامح والشمولية في مجال الممارسة الرياضية، لاسيما على مستوى المدارس والجامعات بتنظيم أنشطة رياضية دامجة في سياق البطولات المدرسية، واعتماد مواثيق وقوانين تأديبية تفرض

عقوبات في حال التصرفات التمييزية خلال المنافسات، مع إنشاء لجنة مخصصة لتقييم الممارسات الدامجة خلال الفعاليات الرياضية الكبرى.

وأكدت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية أن المغرب نجح في إدماج الرياضة ضمن إستراتيجيته التنموية وجعلها أداة للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعاون الدولي، باعتماد سياسة شمولية وحكامة رياضية تساهم في استثمار الرياضة كمخزون إنساني للنهوض بحقوق الأفراد والمجتمعات.

ومن منطلق المفهوم الشامل للرياضة الذي يتجاوز البعد التنافسي، فإن الرياضة، تضيف بركان، تعد أداة فعالة لإرساء قيم السلام والحوار والتعاون، وأرضية مناسبة لتعزيز المثل الإنسانية مثل المساواة والاحترام والتضامن، مع تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الشمولية.

وبخصوص التجربة الوطنية، أوضحت بركان أن الولوج إلى الرياضة يعتبر أحد الحقوق الأساسية في الدستور وأن ثمة مقاربة مندمجة لتنمية الرياضة، مبنية على سياسات عمومية ترتبط بسياسات التربية والتعليم والصحة العمومية.

وقالت بركان إنه لذلك يطور المغرب البنيات التحتية الرياضية باعتبارها أساس الاندماج الاجتماعي وجزء من الإستراتيجية الوطنية لتنمية الرياضة، مشيرة في هذا السياق إلى تشييد وتجهيز ملاعب القرب بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطوير منشآت رياضية في المجالين القروي وشبه الحضري، إضافة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كركيزة أساسية في سياساتها الرياضية، والنهوض بالرياضة النسائية.

وفي هذا الصدد، أوضحت أن سياسة المغرب في مجال البنية التحتية الرياضية لا تقتصر فقط على استضافة الأحداث العالمية مثل كأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا 2025، بل تمثل التزاما طويل الأمد بمقاربة ديمقراطية تعتمد على تقليص الفوارق المجالية وتعزيز الشمولية، مشيرة في الآن نفسه إلى الاهتمام بالوقاية من التجاوزات والحوادث التي قد يعرفها المشهد الرياضي ومعالجتها بفعالية مع الحرص على الحد من حوادث الشغب والعنف في الملاعب.

وشكل هذا اللقاء، الذي التأم خلاله خبراء من منظمات دولية ومسؤولون حكوميون ورياضيون، مناسبة لتقاسم وجهات النظر والممارسات الجيدة في مجال إدماج مقاربة حقوق الإنسان في الرياضة.

https://le0.ma/13881.html

جهود المغرب لتحقيق المناصفة القضائية محور نقاش في جنيف

تم تسليط الضوء على جهود المغرب في تحقيق المناصفة في مجال المسؤولية القضائية خلال احتفالية نظمت اليوم الخميس بجنيف، بمناسبة اليوم الدولي الرابع للقاضيات، على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق *الإنسان*.

وخلال فعالية جانبية نظمتها قطر، استعرضت القاضية المغربية مينة السوكراتي، الرئيسة المنتخبة للجمعية الدولية للنساء القاضيات، التقدم الذي أحرزه المغرب في تعزيز دور القاضيات، مشيرة إلى المبادرات المتخذة على المستويين العالمي والإقليمي لدعم مشاركة المرأة في القضاء.

وأكدت السوكراتي، التي ترأس أيضًا اتحاد قاضيات المغرب، أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية في المغرب أطلق استراتيجية عمل 2021-2026 تتضمن إجراءً خاصًا بالسعي نحو تحقيق المناصفة في المسؤوليات القضائية، حيث تم إنشاء لجنة موضوعاتية لدراسة العوائق والتحديات التي تحول دون تنفيذ هذا الهدف.

وأوضحت أن هذا التوجه يستند إلى الدستور المغربي، الذي يؤكد على تعزيز المناصفة بين الجنسين، كما يتماشى مع القوانين التنظيمية والالتزامات الدولية.

وشددت على أن مشاركة المرأة في القضاء ليست مجرد حق أساسي، بل ضرورة لتعزيز العدالة بين الجنسين، إذ يسهم وجود القاضيات في تنويع وجهات النظر وتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

وأبرزت أن تمثيل المرأة في المناصب القضائية يعزز ثقة المجتمع في النظام القضائي ويضمن مراعاة احتياجات جميع فئاته.

كما أشارت إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت في أبريل 2021 مبادرة قطرية بتخصيص 10 مارس يومًا دوليًا للقاضيات، بهدف تسليط الضوء على إنجازات القاضيات وتعزيز دورهن في النظم القضائية العالمية.

كما تطرقت إلى مبادرة "المرأة في القيادة في القانون(WILIL) "، التي تهدف إلى تمكين القاضيات وتعزيز المساواة بين الجنسين في القضاء، من خلال شراكات مع فروع الجمعية الدولية للنساء القاضيات لمعالجة العوائق وتطوير حلول عملية تتيح للقاضيات التقدم والازدهار، خصوصًا في المحاكم العليا.

وجمعت هذه الفعالية ممثلين عن الحكومات، وخبراء قانونيين، وقضاة، ومنظمات دولية وإقليمية، ومجتمع مدني، حيث ناقشوا التحديات التي تواجه القاضيات، وتبادلوا التجارب والممارسات الناجحة لتعزيز حضور المرأة في الأنظمة القضائية حول العالم.